

Document: EB 2008/94/R.7/Rev.1  
Agenda: 9(a)  
Date: 11 September 2008  
Distribution: Public  
Original: French

**A**



تمكين السكان الريفيين الفقراء  
من التغلب على الفقر

**جمهورية بروندي**

**برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية**

المجلس التنفيذي - الدورة الرابعة والتسعون

روما، 10-11 سبتمبر/أيلول 2008

---

**للاستعراض**

## مذكرة إلى السادة المدراء التنفيذيين

هذه الوثيقة معروضة على المجلس التنفيذي للاستعراض.

وبغية الاستفادة على النحو الأمثل من الوقت المتاح لدورات المجلس التنفيذي، يرجى من السادة المدراء التنفيذيين التوجه بأسئلتهم المتعلقة بالجوانب التقنية الخاصة بهذه الوثيقة قبل انعقاد الدورة إلى:

### **Claus Reiner**

مدير البرنامج القطري

رقم الهاتف: +39 06 5459 2287

البريد الإلكتروني: [c.reiner@ifad.org](mailto:c.reiner@ifad.org)

أما بالنسبة للاستفسارات المتعلقة بإرسال وثائق هذه الدورة فيرجى توجيهها إلى:

### **Deirdre McGrenra**

الموظفة المسؤولة عن شؤون الهيئات الرئاسية

رقم الهاتف: +39 06 5459 2374

البريد الإلكتروني: [d.mcgrenra@ifad.org](mailto:d.mcgrenra@ifad.org)

## المحتويات

iii	خريطة عمليات الصندوق في البلد
iv	موجز الاستراتيجية القطرية
1	أولاً - المقدمة
1	ثانياً - السياق القطري
1	ألف - السياق الاقتصادي والزراعي و سياق الفقر الريفي
5	باء - السياق السياساتي والاستراتيجي والمؤسسي
7	ثالثاً - الدروس المستفادة من خبرة الصندوق في البلد
8	ألف - النتائج السابقة والأثر والأداء
8	باء- الدروس المستفادة
9	رابعاً - الإطار الاستراتيجي القطري للصندوق
9	ألف - ميزة الصندوق النسبية على الصعيد القطري
9	باء- الأهداف الاستراتيجية
12	جيم - فرص الابتكار
12	دال - استراتيجيات الاستهداف
13	هاء - الصلات السياساتية
14	خامساً - إدارة البرنامج
14	ألف - إدارة برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية
15	باء- إدارة البرنامج القطري
16	جيم - الشراكات
17	دال - الاتصالات وإدارة المعرفة
18	هاء - إطار التمويل بموجب نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء
19	واو - المخاطر وإدارة المخاطر

## الذيول

الذيول الأول - عملية التشاور بشأن برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية

الذيل الثاني – الخلفية الاقتصادية القطرية

الذيل الثالث – إطار إدارة نتائج برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية

الذيل الرابع – إطار إدارة نتائج برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية السابق

الذيل الخامس – المشروعات الجديدة خلال فترة برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية

## الملفات الرئيسية

الملف الرئيسي 1: الفقر الريفي وقضايا القطاع الزراعي/الريفي

الملف الرئيسي 2: مصفوفة المنظمات (تحليل جوانب القوة والضعف والفرص والمخاطر)

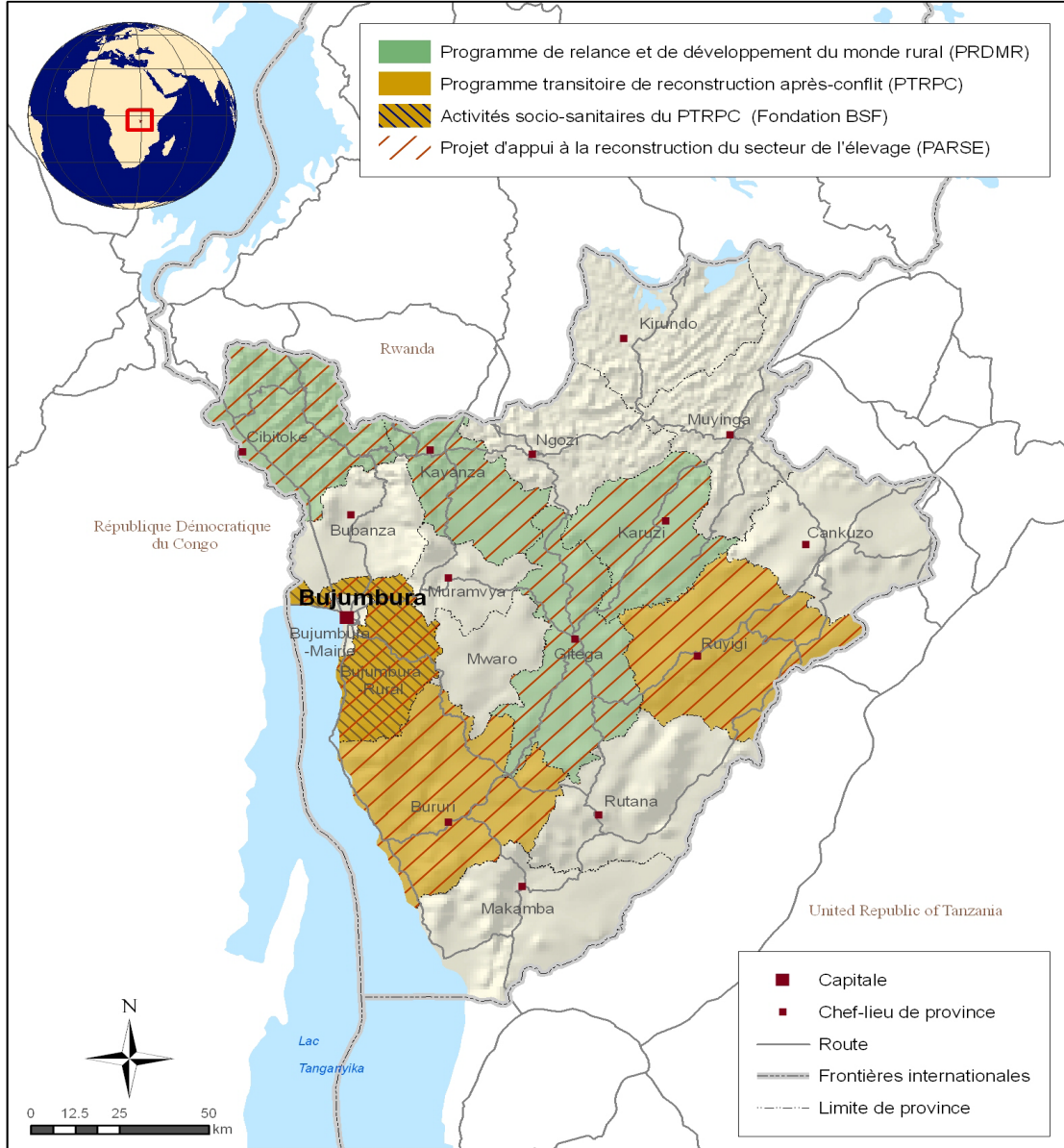
الملف الرئيسي 3: المبادرة التكميلية للجهة المانحة/إمكانات الشراكات

الملف الرئيسي 4: تحديد المجموعة المستهدفة، وقضايا الأولويات، والاستجابة المحتملة

## خريطة عمليات الصندوق في البلد

بوروندي

البرامج التي يمولها الصندوق حالياً



إن التسميات المستخدمة وطريقة عرض المواد في هذه الخريطة لا تعني التعبير عن أي رأي كان من جانب الصندوق فيما يتعلق بتحديد الحدود أو الترخيم أو السلطات المختصة بها.

المصدر: الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

## موجز الاستراتيجية القطرية

1- ستساعد استراتيجية الصندوق في تحقيق هدف تعزيز النمو الاقتصادي المستدام والعدل الذي حددته استراتيجية النمو والحد من الفقر، وفي تعزيز الحكم الديمقراطي الذي يدعمه الإطار الاستراتيجي من أجل توطيد السلام. ويبلغ التمويل الإشاري في الفترة التي يشملها برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية (2009-2014) نحو 8.1 مليون دولار أمريكي سنوياً. ويتمحور الدعم الذي يقدمه الصندوق حول ثلاثة أهداف استراتيجية:

2- تيسير حصول فقراء الريف على فرص اقتصادية جديدة. سيدعم الصندوق صغار المنتجين في قطاعات الزراعة والثروة الحيوانية وتصنيع الأغذية الزراعية ليتمكنوا من اغتنام الفرص الاقتصادية المتاحة بفضل عودة الأمن، وتوفير أسواق مختلفة لمنتجاتهم، وإنشاء منظمات المنتجين والخدمات الخاصة، ووجود شبكة مؤسسات التمويل الصغير. كما سيدعم تهيئة بيئة مواتية لتحسين منتجات الأسر الريفية كماً ونوعاً وتسويقها بصورة مربحة، ضمن القطاعات الفرعية ذات الأولوية. ولتحقيق ذلك، سيقوم بتعزيز مجموعة واسعة من الخدمات، المالية وغير المالية، لدعم الإنتاج والتسويق. وسيقدم الدعم إلى منظمات المنتجين وإلى مقدّمي الخدمات من القطاعين العام والخاص، الذين لا بد من تعزيز قدرتهم على تقديم خدمات مستدامة وعالية الجودة. وسيشجع الصندوق التعاقد بين منظمات المنتجين والجهات الفاعلة من القطاع الخاص بغية إتاحة الفرص والأسعار المجزية وخدمات الدعم لصغار المنتجين. كما سيعمل على تطوير البنى الأساسية اللازمة لدعم الإنتاج والتسويق لمضاعفة حجم المنتجات التي يسوقها نصف صغار المنتجين المعنيين وإتاحة نحو 4 000 فرصة عمل غير زراعية جديدة على الأقل ضمن القطاعات الفرعية المختارة في المناطق التي يشملها البرنامج.

3- تعزيز مؤسسات السكان الريفيين الفقراء لتتمكن من الحصول على الخدمات والموارد والمشاركة في سياسات التنمية الريفية. سيعمل البرنامج على جبهتين. فهو سيقوم، من جهة، بتعزيز قدرات 1 500 من لجان تنمية المجتمع المحلي في مجال تخطيط التنمية المحلية، مع التركيز على تعزيز التنمية الاقتصادية، وإشراك النساء والفئات الأضعف، ومنع نشوب الصراعات وإدارتها، وسيدعم، من جهة أخرى، بناء قدرات الحكومات المحلية ومنظمات المنتجين، التي تمثل 30 في المائة من المنتجين، نساءً ورجالاً، في المناطق التي يشملها البرنامج، كي تتمكن من تلبية طلب أعضائها على الخدمات في القطاعات الفرعية ذات الأولوية التي يدعمها البرنامج. ويمكن أن تُقدّم هذه الخدمات (بما في ذلك توريد مدخلات عالية الجودة بأسعار معقولة، وإسداء المشورة والتدريب، والمعلومات، وتصنيع المنتجات، والتسويق) بصورة مباشرة من خلال منظمات المنتجين في المجالات التي تتمتع فيها بميزة نسبية، أو من خلال إقامة شراكات بين منظمات المنتجين والقطاع الخاص أو الخدمات العامة. ويهدف الدعم أيضاً إلى تيسير مشاركة المنتجين الزراعيين في وضع سياسات القطاع الزراعي ورصدها، من خلال عقد منتديات للتشاور تجمع بين منظمات المنتجين ووزارة الزراعة والثروة الحيوانية.

4- تيسير مشاركة المرأة والفئات الضعيفة في المبادرات الاقتصادية التي يدعمها البرنامج. سيدعم الصندوق وضع نهج شاملة ليسهل على النساء والفئات الضعيفة الاستفادة من الفرص التي يتيحها اقتصاد

السوق في إطار مختلف أدوات البرمجة التي ستروج لها المشروعات (خطط التنمية المحلية، وخطط العمل لتنمية القطاعات الفرعية، والسياسات الوطنية). كما سيساعد منظمات المزارعين في وضع استراتيجيات شاملة تسمح بتوفير خدمات في متناول الفقراء وتشجيع مشاركتهم في هيئات اتخاذ القرار. ونظراً لأهمية دور النساء في الإنتاج المحلي، فيجب أن يحظين على الأقل بنسبة 40 في المائة من عدد المستفيدين من خدمات الدعم التي يمولها البرنامج، وبنسبة 40 في المائة من أعضاء منظمات المنتجين ولجان تنمية المجتمع المحلي التي يدعمها البرنامج ومن هيئات اتخاذ القرار فيها، وبنسبة 40 في المائة من المستفيدين من مؤسسات التمويل الصغير التي يدعمها البرنامج.





## جمهورية بروندي

### برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية

#### أولاً - المقدمة

1 - بدأت عملية إعداد الإطار الاستراتيجي للشراكة بين الصندوق وروندي في فبراير/شباط 2008 باستعراض لحافظة الصندوق، وتحليل للفقر والفرص المتاحة في المناطق الريفية، ولقاءات مع أصحاب المصلحة الرئيسيين في التنمية الريفية. وأثمر الاجتماع الأول لفريق إدارة البرنامج القطري، الذي عقد في مارس/آذار 2008، عن تقديم توجيهات بخصوص تعزيز منظمات المنتجين؛ وإشراك صغار المنتجين في تنمية القطاعات الفرعية؛ ودعم التنمية الشاملة. وعُقدت، في إطار العملية التشاركية لإعداد برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية، مشاورتان أخريان لفريق إدارة البرنامج القطري إضافة إلى اجتماعات للاستعراض الداخلي في الصندوق.

#### ثانياً - السياق القطري

##### ألف - السياق الاقتصادي والزراعي و سياق الفقر الريفي

###### الخلفية الاقتصادية للبلد

2- شهدت بروندي فترة عنف واضطرابات امتدت لأكثر من عقد من الزمن، وتفاقت جراء الحظر الاقتصادي الإقليمي ووقف المساعدة الدولية في نهاية التسعينات. وكانت حصيلة الخسائر كبيرة، إذ لقي قرابة 300 000 شخص حتفهم وتعرض نحو 850 000 شخص آخرين للضرر أو التشريد أو اضطروا للفرار من البلاد. وبين عامي 1993 و 2004، تراجع متوسط العمر المتوقع للسكان من 51 إلى 44 عاماً، وتضاعف معدل الفقر (من 33 إلى 67 في المائة)، وأدى الركود الاقتصادي إلى خفض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من 142 دولاراً أمريكياً إلى 103 دولارات أمريكية. وجاءت بروندي في عام 2007، بدرجتها البالغة 0.413 على مؤشر التنمية البشرية، في المرتبة السابعة والستين بعد المائة من أصل 177 بلداً. بيد أن بروندي بدأت تتغلب على صراعاتها وتعود شيئاً فشيئاً إلى السلام. وقد أثمر التوقيع على اتفاقات أروشا (في عام 2000) عن وضع دستور جديد ومؤسسات منتخبة ديمقراطياً في عام 2005. وبدئ في إجراء إصلاح الاقتصاد سعياً لاستقراره، وفي إصلاح المالية العامة وتحسين الإدارة. وأخذ الاقتصاد يسترد عافيته بالفعل، إذ بلغ معدل نمو الناتج القومي الإجمالي 5.9 في المائة في عام 2006، لكنه ما زال اقتصاداً قليل التنوع ويعتمد اعتماداً كبيراً على الزراعة التي تسهم بنسبة 45 في المائة في الناتج المحلي الإجمالي، وتمثل 91 في المائة من مجموع الصادرات، ويرتبط أداؤها ارتباطاً وثيقاً بتقلبات المناخ وبالأسعار الدولية للبن والشاي، المنتجين الرئيسيين اللذين يصدرهما البلد. وما زال القطاعان الثاني والثالث، اللذان تضررا كثيراً من الصراع، متخلفين، وظلت الدولة تمارس دوراً حاسماً في جميع القطاعات الاقتصادية. ورغم الزيادة في الإيرادات الضريبية، لا تكفي الموارد العامة لتغطية

احتياجات إعادة الإعمار. وبين عامي 2001 و 2006، كانت الزيادة السنوية في العجز في المالية العامة تمثل 7.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط، بينما وصل الدين الخارجي في عام 2005 إلى 1.3 مليار دولار أمريكي وبلغت نسبة الدين إلى الصادرات 1 800 في المائة من القيمة الحالية بعد خصم الديون المتفق عليها. ووصلت بوروندي إلى نقطة اتخاذ القرار بموجب مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون في أغسطس/آب 2005.

3- رغم التحسن الملحوظ الذي طرأ على حالة الأمن منذ عام 2004، ما يزال الوضع هشاً. فالتأخر (حتى مايو/أيار 2008) في التنفيذ الفعلي لاتفاق وقف إطلاق النار الموقع في عام 2006 مع حزب تحرير شعب الهوتو - قوات التحرير الوطنية، وتواصل أعمال اللصوصية، والصراعات الكثيرة على الأراضي، وحالات انتهاك حقوق الإنسان، وأعمال العنف تجاه المرأة، والفساد - على الرغم من تدابير مكافحة الإفلات من العقاب التي اتخذت مؤخراً - هي أمور تهدد جميعاً استتباب السلام وإعادة بناء النسيج الاجتماعي واستئناف النشاط الاقتصادي المستدام. كما تواجه بوروندي تحديات هائلة في الحد من انتشار الفقر، ليس بسبب الدمار الذي لحق ببعض البنى الأساسية الاجتماعية ورأس المال المنتج خلال فترة الصراع فحسب، بل وبسبب القيود الهيكلية التي تعاني منها أيضاً. ويتضاعف عدد السكان، الذي بلغ سبعة ملايين وثمانمائة ألف نسمة في عام 2006، كل ثلاثين سنة، وذلك بمعدل 2.7 في المائة سنوياً، كما أنّ نصف البورونديين تقل أعمارهم عن 15 سنة. ويعيش تسعة وثمانون في المائة من السكان في المناطق الريفية، لكن الزراعة لم يعد بمقدورها أن تستوعب هذا العدد كله. ويزداد التحضر بنسبة 6.8 في المائة سنوياً، لكن قدرة الاقتصاد على خلق فرص عمل غير زراعية محدودة جداً. وعلاوة على ذلك، سوف يستضيف البلد آخر قاطني مخيمات اللاجئين التتزانبيين، البالغ عددهم 150 000 شخص، والمتوقع وصولهم قبل نهاية عام 2008.

4- **الفقر.** يعاني 67 في المائة من البورونديين من الفقر، كما يعاني 61 في المائة من الأسر من انعدام أمنها الغذائي من حين لآخر خلال العام بسبب تقلبات المناخ وانخفاض خصوبة التربة وارتفاع أسعار الأغذية. وشهد التفاوت في توزيع الدخل الذي يقاس بمعامل جيني (الذي بلغ 0.38 في عام 2006) انخفاضاً طفيفاً منذ عام 1998، رغم تراجع الدخل الإجمالي في الوقت نفسه. ولا تكاد نسبة البالغين القادرين على القراءة والكتابة تتجاوز 51 في المائة. أما نسبة الالتحاق بالمدارس الابتدائية فهي في ازدياد وتبلغ 74 في المائة، لكن 37 في المائة فقط من أطفال المدارس يبلغون نهاية المرحلة الابتدائية. وتظهر المؤشرات الصحية مدى الآثار المدمرة التي يخلفها الصراع على البنى الأساسية الصحية، ومدى ضآلة نصيب قطاع الصحة من النفقات العامة (0.8 في المائة في عام 2004). ولا تتوفر الرعاية الصحية والأدوية سوى لنحو 20 في المائة من السكان، وبلغ معدل وفيات الرضع في عام 2004 نسبة 12.9 في المائة، وبلغ معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة 38.5 في المائة، بينما قُدّر معدل وفيات الأمهات بنحو 0.8 في المائة. وأدى معدل انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، البالغ 9.5 في المائة في المدن و2.5 في المائة في الأرياف، إلى خفض العمر المتوقع للسكان بمقدار 4 سنوات.

5- **التمايز بين الجنسين والفقر.** يكاد معدل فقر الدخل في المناطق الريفية يكون متساوياً سواء لدى الأسر التي يرأسها الرجال (83 في المائة) أو تلك التي ترأسها النساء (84 في المائة) اللواتي أصبحن يمثلن، جراء الصراع، أكثر من خمس رؤساء الأسر الريفية (21 في المائة). كما أنّ نسبة الأسر المالكة

للأراضي التي يرأسها رجال (86 في المائة) تزيد قليلاً عن نسبة الأسر ذات الوضع المماثل وترأسها نساء (79 في المائة). أما نسبة الأمية لدى النساء (57 في المائة) فهي أعلى بقليل منها لدى الرجال (45 في المائة)، وهو ما يمثل تحسناً ملحوظاً بالمقارنة مع الحالة السائدة قبل اندلاع الصراع (بنسبة 29 في المائة)، كما تكاد النسبة الصافية للالتحاق بالمدارس الابتدائية تكون متساوية لدى الذكور (74 في المائة) ولدى الإناث (73 في المائة). ويفتقر معظم النساء الريفيات إلى أدنى سيطرة على عوامل الإنتاج أو على دخل الأسرة، ولا يستفدن إلا بصورة محدودة من خدمات الدعم، كالائتمان المالي على سبيل المثال، ولا يستفدن بعد من نظام وراثة الأراضي. كما يتحملن عبء عمل أكثر بكثير مما يتحمله الرجال: فهن يقمن بنحو 70 في المائة من الأعمال الزراعية، ناهيك عن جمع الحطب وجلب الماء، وتربية الأطفال والأعمال المنزلية. وبلغ دليل التنمية البشرية المرتبط بنوع الجنس 0.334 درجة في عام 2004، وهو أدنى من مستواه قبل مرحلة الصراع (حيث تراوح هذا الدليل بين درجتى 0.366 و0.378 بين عامي 1991 و1993).

6- **سبل المعيشة الريفية.** تسهم الأنشطة الزراعية بنحو 95 في المائة من دخل السكان الريفيين، الذين يعتبر أكثر من ثلثهم من الفقراء (نسبتهم 69 في المائة)، مقابل 34 في المائة من سكان المناطق الحضرية. وتمثل الأسر التي يأتي دخلها الرئيسي من زراعة المحاصيل الغذائية المجموعة الأكبر (40 في المائة) والأفقر (بمعدل فقر يبلغ 72.5 في المائة). أما الأسر التي تعمل في تربية المواشي أو في زراعة محاصيل التصدير فمعدل الفقر لديها أقل بقليل (68 في المائة). ويعزى انخفاض إنتاجية القطاع الزراعي وتدني دخل الأسر الريفية إلى تجزئة الحيازات، وتدني خصوبة التربة، واستخدام أساليب تقليدية بدائية، وعدم كفاية خدمات دعم الإنتاج والتسويق، وارتفاع نسبة الأمية، وصعوبة الحصول على الائتمان. كما تشهد أسواق المدن - وبصورة أساسية في العاصمة بوجومبورا التي يقطنها 75 في المائة من السكان الحضريين - انخفاضاً مطرداً في القوة الشرائية منذ خمسة عشر عاماً، وهو انخفاض يؤثر في الطلب على المنتجات الزراعية. وفي مواجهة الفقر، يضطر السكان الريفيون إلى تناول وجبات غذائية أقل، واستهلاك مخزونهم من البذور، وبيع ممتلكاتهم، أو العمل بأجر لدى الآخرين. وتشمل آليات التكيف الأخرى ممارسة أنشطة غير زراعية (خاصة الأعمال التجارية الصغيرة)، والغذاء مقابل العمل في مواقع العمل التي تحتاج إلى أيدي عاملة كثيرة، والهجرة.

7- **الزراعة والفقر الريفي.** بعدما كانت بوروندي تتمتع باكتفاء ذاتي قبل عام 1990، أصبحت تلجأ اليوم إلى الواردات التجارية والمعونة الغذائية لتغطية احتياجاتها من الأغذية. وفي حين أنّ النمو السكاني في الثمانينات قابله توسيع مساحة الأراضي المزروعة، فلم يعد هذا الاحتمال قائماً اليوم، حيث لا يتجاوز حجم المزارع 0.5 هكتار في المتوسط. وقد أدى الضغط على الأراضي إلى إزالة الغابات بصورة مكثفة بنسبة تناهز 2 في المائة سنوياً وإلى استنزاف التربة وتدني المحاصيل. وبتراجع متوسط نصيب الفرد من الإنتاج من 610 كيلوغرامات في الفترة 1988-1993 إلى 470 كيلوغراماً في عام 2007، فقد أصبح معدل النمو السكاني اليوم أعلى من معدل نمو الإنتاج الزراعي. ولم يزل صغار المنتجين أسرى الكفاف. وأصبحت الخدمات الإرشادية التابعة للدولة غير منظمة جراء الصراع وانعدام التمويل. ويجري وضع نظام جديد يقوم على توظيف مرشدين زراعيين عامين، غير أنّ النهج المبين يبقى ذا طابع موجّه مفرط ومقتصر على الإنتاج، ولا يحدّد العلاقة مع البحوث ومنظمات المنتجين والأسواق ومقدمي الخدمات من

القطاع الخاص. ولا يُستخدم إلا الحد الأدنى من المدخلات، بسبب انخفاض القوة الشرائية للمنتجين وافتقار قنوات الاستيراد والتوزيع للتنظيم. كما يؤدي عدم توفر معلومات عن الأسواق والأسعار، وعدم وجود مرافق للتخزين، وعدم كفاية مستوى التصنيع، وتدني مستوى تنظيم المنتجين وارتفاع تكاليف النقل إلى الحدّ من فرص تسويق المنتجات الزراعية، حيث لا تتعدى نسبة ما يُسوّق منها 20 في المائة من مجموع المحاصيل. وما زال الطابع النقدي للاقتصاد الريفي ضعيفاً، وتعبئة المدخرات منخفضة جداً، وإمكانية الحصول على الائتمان محدودة نتيجة ضعف تغلغل مؤسسات الائتمان في المناطق الريفية (بنسبة قدرت بنحو 4 في المائة في عام 2002). وقد تضررت البنى الأساسية الزراعية الموجودة كثيراً من الصراع.

8- تمثل محاصيل التصدير التقليدية (البن والشاي والقطن والسكر وزيت النخيل، وغيرها) المصادر الرئيسية للدخل النقدي. والبن هو أهم المحاصيل: إذ يزرعه نصف سكان الريفيين القادرين على العمل تقريباً، وهو يدرّ نحو 70 في المائة من عائدات التصدير. وانخفض الدخل السنوي للأسرة من هذا المحصول انخفاضاً كبيراً، من 45 دولاراً أمريكياً في فترة 2000/1999 إلى 30 دولاراً أمريكياً في فترة 2005/2004، وهو ما يمثل تراجعاً بنسبة 33 في المائة. ولم يعد البن يسهم إلا بنسبة 20 في المائة كحد أقصى من إجمالي القيمة المضافة للمزرعة. وقد أدى انخفاض الأسعار الدولية للبن، وتلكؤ الدولة في خصخصة هذا القطاع، وعدم مشاركة المنتجين في اتخاذ القرارات التي تعنيهم، من جملة أمور أخرى، إلى تخلي منتجي البن عن مزارعهم. ولم يكن الارتفاع في الأسعار الدولية في الآونة الأخيرة كافياً لإعادة إطلاق الإنتاج من جديد. ويمثل الشاي من 10 إلى 15 في المائة من الصادرات؛ أما الصادرات غير التقليدية، كالزهور والخضار والفواكه الاستوائية، فما يزال تأثيرها منخفضاً جداً. وبوجه عام، تتوقف زيادة الصادرات على تنفيذ بعض الإصلاحات الاقتصادية ورفع القيود التجارية وزيادة الإنتاج.

9- **الثروة الحيوانية.** على الرغم من أنّ تربية المواشي تُمارس غالباً على نطاق واسع، في 58 في المائة من المزارع، فهي لا تسهم في الناتج المحلي الإجمالي إلا بنحو 8 في المائة. وبعد تناقص أعداد رؤوس الماشية نتيجة الأزمة، بدأت إعادة بناء الثروة الحيوانية من جديد تدريجياً، بفضل برامج تجديد القطعان، ومع ذلك فإنّ 50 في المائة من الأسر فقط تملك الحيوانات. وفي مواجهة تضاؤل مساحات المراعي وتدهورها، يزداد عدد الحيوانات ذات الدورة القصيرة، التي تحتاج إلى مساحات أقل. ويحاول مربو الأبقار بقدر استطاعتهم التحول إلى التربية داخل الحظائر، ولكن الإنتاجية ما زالت منخفضة. ويمثل الصيد الحرفي أحد مصادر الدخل لمن يعيشون على شواطئ بحيرة تانغانيقا، غير أنه تضرر من انعدام الأمن والإغلاق المتكرر للبحيرة وانخفاض منسوب المياه فيها.

10- **الفرص.** يتمتع البلد بموارد مائية وفيرة، وبمناخ مناسب، وبإمكانيات كبيرة لري الأراضي لم تُستغل بما فيه الكفاية بعد. وتتيح هذه الإمكانيات الطبيعية، إذا ما ترافقت بعودة دائمة للأمن، آفاقاً رحبة أمام التنمية الزراعية. وبعجز غذائي يتراوح بين 20 و 30 في المائة، سيتمكن صغار المنتجين، إذا ما استردوا الأسواق المحلية، من زيادة دخلهم وتحسين الأمن الغذائي لأسرهم. وتعتبر قطاعات التصدير التقليدية واعدة، لا سيما البن، الذي يتمتع بإمكانيات تسويق جيدة في الأسواق المتخصصة ذات القيمة المضافة العالية. ومن المتوقع أن تتيح خصخصة هذا القطاع الفرعي فرصاً إيجابية لصغار المنتجين. أما الصادرات غير التقليدية فلديها إمكانيات مشجعة في الأسواق المتخصصة والأسواق الإقليمية. كما

ستؤدي عودة الأمن إلى ظهور فاعلين اقتصاديين جدد يمكنهم إبرام عقود توريد مع المنتجين. وفي ظل المنافسة الشديدة قُطرياً ودولياً، يتطلب غزو هذه الأسواق المختلفة من صغار المنتجين أن يبذلوا ما بوسعهم من جهد ليكيّفوا منتجاتهم مع مواصفات الجودة التي تزداد صرامة أكثر فأكثر. ويمثل نشوء منظمات المزارعين فرصة كبيرة. وعلى الرغم من أن هذه الأشكال الجديدة من التضامن ما زالت هشة، يظهر من مثال الاتحاد الوطني لجمعيات منتجي البن، الذي بدأ بتقديم خدمات لأعضائه، ومن عمليات إعادة التنظيم الجارية حالياً في قطاعات الشاي والأرز وصيد الأسماك، مدى الإمكانيات التي تنتجها هذه المنظمات والدور الذي يمكنها أن تضطلع به في تنمية هذه القطاعات. وسيعود انتشار مؤسسات التمويل الصغير (التي تتركز بصورة أساسية في المناطق الحضرية) والاستراتيجية الوطنية للتمويل الصغير التي يجري وضعها حالياً بفوائد مالية على صغار المنتجين. كما تمثل مبادرة اللامركزية التي ينص عليها قانون البلديات الساري سبيلاً آخر جديراً بالبحث لتعزيز التنمية المحلية.

## باء - السياق السياسي والاستراتيجي والمؤسسي

### السياق المؤسسي الوطني

11- استراتيجية النمو والحد من الفقر. اعتمدت استراتيجية النمو والحد من الفقر في أغسطس/آب 2006، وهي تقر بأن القطاع الريفي هو المصدر الرئيسي لنمو الاقتصاد وتدرج من بين أولويات عملها تشييطاً زراعة المحاصيل الغذائية ومحاصيل التصدير، وتربية الماشية، وإحياء القطاع الخاص، وتوزيع فرص العمل والدخل في المناطق الريفية، لا سيما من خلال تقديم القروض الصغيرة وتشجيع الأعمال التي تحتاج إلى أيدي عاملة كثيرة. بيد أن الاستراتيجية لا تتضمن أية إشارة إلى منظمات المنتجين، التي ينبغي أن تضطلع بدور رئيسي في إعادة إحياء القطاع الزراعي، كما لا تتضمن إنشاء شراكات بين القطاعين العام والخاص لتحسين خدمات الدعم. وفيما يخص التسيير، تشجع الاستراتيجية تطبيق اللامركزية وتعزيز مشاركة المواطنين في وضع السياسات، لا سيما من خلال لجان تنمية المجتمع المحلي.

12- وتهدف استراتيجية النمو والحد من الفقر أيضاً إلى ضمان أن تتال النساء معاملة على قدم المساواة مع الرجال، والقضاء على التمييز ضدهن، من خلال تيسير فرص حصولهن على القروض الصغيرة وعلى وسائل الإنتاج ومشاركتهن في الهياكل الإنمائية. ويقوم برنامج الأنشطة ذات الأولوية، الذي قُدّم إلى الجهات المانحة في مايو/أيار 2007، بتنظيم تنفيذ استراتيجية النمو والحد من الفقر بين عامي 2007 و2010. ويتمثل الهدف فيما يخص القطاع الزراعي في تحقيق معدل نمو سنوي مقداره 5 في المائة، بغية خفض معدل الفقر الريفي إلى أقل من 50 في المائة، وفي خفض نسبة السكان الذين لا يحصلون على كفايتهم من الأغذية من 84 إلى 20 في المائة.

13- يتمحور برنامج تنمية القطاعات الرئيسية المحفزة للنمو حول الزراعة وسيعمل على أربع جبهات: (1) الأمن الغذائي؛ (2) الإدارة المستدامة للأراضي والموارد الطبيعية؛ (3) تشجيع الزراعة التجارية؛ (4) تقديم الدعم للتخطيط والإرشاد والبحوث. ويساند الإطار الاستراتيجي لتوطيد السلام أهداف استراتيجية النمو والحد من الفقر المتعلقة بالحكم الديمقراطي، بما في ذلك توطيد الديمقراطية الوليدة من

خلال الحوار بين جميع الأطراف الفاعلة في المجتمع وتعزيز إشراك النساء في مؤسسات الدولة وفي آليات اتخاذ القرار.

#### الاستراتيجية الوطنية للحد من الفقر الريفي

14- **السياسة الزراعية.** وافقت الحكومة في مارس/آذار 2006 على سياسة القطاع الزراعي التي تضمنت هدفين: إعادة إحياء النشاط الزراعي على الأجل القصير وإعادة تأهيل الموارد الطبيعية والبنى الأساسية للصناعات الزراعية؛ وتحديث القطاع الزراعي على الأجل المتوسط والطويل لجعله محركاً لعجلة نمو الاقتصاد الوطني. وتتضمن السياسة القطاعية، بما يتفق وهدف "الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا" (نيباد)، تخصيص حصة مقدارها 10 في المائة من الميزانية الوطنية للقطاع الزراعي، علماً بأن هذه الحصة لم تتجاوز 1.4 في المائة في عام 2006، وهو مبلغ ضئيل جداً لقطاع يشغل فيه معظم السكان. ومما يعزز هذه السياسة التزام الحكومة بالبرنامج الشامل لتنمية الزراعة في أفريقيا، رغم وجود عدة مراحل ما زالت تفصل بوروندي عن التوقيع على المعاهدة. وتفقر الخطة المقترحة إلى استراتيجية متماسكة لتحديد الأولويات وترتيبها، وهي تهدف أساساً إلى زيادة الإنتاج ولا تراعي المسائل المتعلقة بالربحية أو التسويق أو تحسين فرص وصول صغار المنتجين إلى الأسواق وحصولهم على الأراضي. كما أنها تغفل دور منظمات المنتجين والجهات الفاعلة من القطاع الخاص في إحياء الزراعة. وقد دفعت هذه النواقص بوزارة الزراعة والثروة الحيوانية إلى التفكير في وضع استراتيجية زراعية وطنية لفترة 2008-2015، حيث يجري إعدادها حالياً بدعم من البنك الدولي. وستقترن هذه الاستراتيجية بإطار للنفقات القطاعية على الأجل المتوسط. وسيبدأ عما قريب وضع سياسة قطاعية، بدعم يقدمه مشروع التعزيز المؤسسي في الوزارة، وبتمويل من بلجيكا.

15- **السياق المؤسسي.** تسببت فترة الصراع الطويلة بدمار كبير في خدمات الدولة، بحيث أفقدتها قدرتها على العمل في كثير من القطاعات نتيجة افتقارها للموارد والأفراد. كما تدفع وزارة الزراعة والثروة الحيوانية هي الأخرى ثمن عواقب هذا الوضع. فمستوى مهارات التخطيط والتنسيق لديها ضعيف جداً، ويدفع تدني الأجور بموظفيها إلى مزاوله أعمال أخرى، مما يتسبب في تبديد الحوافز وتغيير الموظفين. كما لا تتوفر لها الموارد اللازمة للتشغيل بقدر كاف لا مركزياً ولا محلياً. وتحفظ الوزارة أيضاً بالعديد من أنشطة التنفيذ، تتعلق أساساً بتوريد المدخلات وخدمات الدعم الأخرى. كما تعاني وكالة وزارة التخطيط، التي تتولى تنفيذ مشروعين متعددي القطاعات لإعادة الإعمار يمولهما الصندوق - وهما برنامج الإنعاش الريفي والتنمية والبرنامج الانتقالي لإعادة الإعمار في فترة ما بعد النزاع، - من مشاكل مماثلة.

16- أدى ضعف الإدارات إلى نشوء عدد كبير من الجمعيات الريفية الناشطة في مجال التنمية المحلية. وقد وضع برنامج الإنعاش الريفي والتنمية، مستفيداً من هذه الحالة، نهجاً جديداً للتخطيط المجتمعي التشاركي، يستند إلى إنشاء لجان تنمية المجتمع المحلي. ونظراً لما لقيه هذا النهج من نجاح، فقد اعتمده العديد من المشروعات الإنمائية الأخرى وأقرت به السياسة الوطنية بشأن اللامركزية وتنمية المجتمعات المحلية، التي اعتمدت في عام 2007. ويحكم إنشاء لجان تنمية المجتمع المحلي وتشغيلها مرسوم وزاري

صدر في 31 ديسمبر/كانون الأول 2007، ويجب إدراجه في قانون البلديات الذي يجري استعراضه حالياً.

17- إضافة إلى ذلك، أخذت حركة المزارعين تنمو: وهي تتألف من جمعيات متعددة الوظائف تقوم على أساس المعونة المتبادلة، ومنظمات القطاعات الفرعية، ومنظمات تركز على أنشطة تقنية أو اقتصادية بعينها. ولم تزل قدرة هذه المنظمات على تقديم الخدمات لأعضائها ضعيفة، فمعظمها يعاني من نقص في القدرات التقنية والإدارية وانخفاض شديد في مستوى التمويل الذاتي. وهي تُشكّل إما كجمعيات غير هادفة للربح، وهي مكانة قانونية لا تتلاءم مع وظيفتها، وإما كتعاونيات، وهي مكانة تفرّض قيوداً مرهقة على المنظمات الناشئة حديثاً. وبصفة عامة، لا تُعامل منظمات المنتجين كأطراف معترف بها في الحوار بشأن السياسات وليس هناك أي إطار للتشاور بين هذه المنظمات والسلطات الحكومية.

18- تضرر القطاع الخاص، وتحديداً ذلك الجزء منه الذي يستهدف السوق المحلية، كثيراً من الصراع والحصار، وهو يفتقر إلى بيئة مواتية، ويعاني من صعوبة الحصول على التمويل، والإجراءات الإدارية المعقدة، والضرائب الباهظة، والفساد وانعدام الأمن، ورداءة شبكة الطرق، وضعف القدرات الإدارية. ويعتبر عدم توفر البنى الأساسية للدعم والمهارات التقنية، والأمية، وانخفاض القوة الشرائية من الأمور التي تعيق تنمية المشروعات الصغيرة والصغيرة جداً في المناطق الريفية. أما القطاع المالي، الذي يعد متطوراً نسبياً في المناطق الحضرية، بوجود تسعة مصارف تجارية وزهاء ثلاثين من مؤسسات التمويل الصغير تجمعها شبكة وطنية، فيصعب الوصول إليه في المناطق الريفية. وقد استُحدث بمقتضى مرسوم وزاري صدر عام 2006 إطار لتنظيم مؤسسات التمويل الصغير، ومن المزمع وضع استراتيجية وطنية للتمويل الصغير بدعم من هولندا. كما تضطلع المنظمات غير الحكومية، المحلية والدولية، بدور متزايد في القطاع الزراعي، خاصة في مجال الاستفادة من خدمات الدعم وتنمية المجتمع المحلي. وتحظى هذه المنظمات بدعم قوي من الجهات المانحة، لكن علاقاتها ضعيفة مع خدمات القطاع العام، التي تفتقر للوسائل التي تمكنها من تنسيق جهودها.

#### التنسيق والمواءمة

19- يشارك الصندوق في فريق التنسيق بين الشركاء الذي شكلته الحكومة مؤخراً بغية تعزيز تنسيق المعونات ومواءمتها مع أولويات استراتيجية النمو والحد من الفقر. ويتطلع الصندوق إلى رؤية مجموعة القطاع الزراعي وقد بدأت أعمالها عما قريب. وقد طُرحت مسألة إمكانية دمج مجموعة القطاع وفريق إدارة البرنامج القطري في هيكل واحد، وينبغي أن تدرسها اللجنة الوطنية لتنسيق المعونة التابعة لوزارة الزراعة والثروة الحيوانية بالتعاون مع الشركاء في تنمية القطاع الريفي. ووفقاً لإعلان باريس بشأن فعالية المعونة، تعاون الصندوق مع كل من البنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي لتنسيق وضع استراتيجيات هاتين المؤسستين واعتماد إطار منطقي مشترك.

## ثالثاً - الدروس المستفادة من خبرة الصندوق في البلد

### ألف - النتائج السابقة والأثر والأداء

20- بدأ الصندوق في عام 1980 في تقديم دعمه لبوروندي الذي لم ينقطع طوال فترة الصراع، وذلك من خلال تمويل سبعة مشروعات استثمارية بمبلغ 88 مليون دولار أمريكي، منها 14 مليون دولار أمريكي على شكل منح. ويتألف برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية الحالي من برنامجين ومشروع واحد. فقد صمّم برنامج الإنعاش الريفي والتنمية (1999-2009) والبرنامج الانتقالي لإعادة الإعمار في فترة ما بعد النزاع (2005-2012) كلاهما في سياق الأزمة. وقام البرنامجان، القائمان على تنمية المجتمعات المحلية، بوضع نهج تنكيف مع إعادة بناء النسيج الاجتماعي الذي مزقه الصراع، من خلال إنشاء لجان تنمية المجتمع المحلي. وأصبح يُعترف بهذه اللجان الآن بوصفها عنصراً أساسياً من عناصر اللامركزية، وقد نص عليها كل من اتفاق أروشا واستراتيجية النمو والحدّ من الفقر، وهي تلقى في جميع أنحاء البلاد دعماً من الجهات المانحة الرئيسية، بما فيها الاتحاد الأوروبي والبنك الدولي. ويسمح الطابع المتعدد القطاعات لهذين البرنامجين بأن يقدّما استجابات متنوعة ومتكيفة مع احتياجات إعادة إعمار المناطق الريفية وإعادة بناء رأسمالها. غير أنّ هذا التنوع ينطوي على تعقيد تصعب إدارته وعلى بعض التشتت، مما يحول دون إنعاش الاقتصادات المحلية على نحو مستدام. ويساعد الاقتصار على استهداف الفئات الأضعف ولجان تنمية المجتمع المحلي في استعادة شيء من المساواة، لكنه يزيد من صعوبة تنمية المبادرات الاقتصادية. ويركز البرنامجان بصورة أساسية على الإنتاج، لكنهما لا يتضمنان أية إجراءات لتسهيل الوصول إلى الأسواق.

21- أما مشروع دعم إنعاش قطاع الثروة الحيوانية (2008-2014) فيمثل تحولاً نحو التخصص في مجموعة محددة من المنتجات. وهو يهدف إلى زيادة الإنتاجية وتحسين المنتجات الحيوانية لدى مربي الماشية، مع إيلاء اهتمام خاص بالفئات الأضعف بينهم. وبما أنه ينشط في المناطق نفسها التي يشملها برنامج الإنعاش الريفي والتنمية والبرنامج الانتقالي لإعادة الإعمار في فترة ما بعد النزاع، ويتعاون تعاوناً وثيقاً معهما، فهو يحتفظ بعلاقة مع نهج التنمية المجتمعية ويندرج في إطار استعادة التماسك الاجتماعي والمصالحة اللتين يروج لهما البرنامجان.

### باء - الدروس المستفادة

22- أخذ البرنامج القطري ينتحي نهجاً يركز على تنفيذ أنشطة اقتصادية مربحة تستند إلى منظمات المنتجين، وتنمية القطاعات الفرعية، وإشراك الفئات الضعيفة في المبادرات الاقتصادية. وقد خرجت حلقة عمل استعراض الحافظة بالتوصيات الرئيسية التالية: (1) توزيع واضح للأدوار بين لجان تنمية المجتمع المحلي (تعزيز المصلحة العامة والمساواة) ومنظمات المنتجين (تنمية الأنشطة الاقتصادية الخاصة)؛ (2) تعزيز التسيير الرشيد للجان تنمية المجتمع المحلي، وتعزيز الشفافية في عملية استهداف المجموعات الأضعف؛ (3) دعم منظمات المنتجين لتتمكن من تحمل مسؤولياتها في تقديم خدمات دعم الإنتاج والتسويق؛ (4) تعزيز قدرة مجموعات المزارعين على ضمان تشغيل البنى الأساسية التي يتم إنشاؤها



وإدارتها على نحو مستدام؛ (5) تحسين الرصد والتقييم على نحو يسمح بمراقبة الإنجازات التقنية والمالية وقياس آثارها على ظروف معيشة المجموعة المستهدفة، (6) تحسين نظام التوريد، الذي يعتبر بطيئاً وبيروقراطياً ولا يخلو من الفساد، بغية زيادة كفاءته وتعزيز جودة السلع والخدمات.

23- من الدروس التي استُخلصت خلال إعداد البرنامج الانتقالي لإعادة الإعمار في فترة ما بعد النزاع ومشروع دعم إنعاش قطاع الثروة الحيوانية، ما يلي: (1) ضرورة إعداد المشروعات بالتشاور مع أصحاب المصلحة المحليين وإشراكهم في تخطيط الأنشطة وتنفيذها ورصدها؛ (2) أهمية اتباع نهج مرن يسمح بالتكيف مع تطوّر بيئة المشروعات؛ (3) ضرورة وضع معايير مرنة للأهلية وتحدّد بالتشاور مع المجتمعات المحلية الريفية لتمكين الأسر الأضعف من الاستفادة من فوائد المشروعات.

## رابعاً - الإطار الاستراتيجي القطري للصندوق

### ألف - ميزة الصندوق النسبية على الصعيد القطري

24- واصل الصندوق تقديم المساعدة إلى بوروندي طوال فترة الصراع، مما أكسبه معرفة عميقة بمختلف الفئات الضعيفة، وبآليات الإفقار ذات الصلة بالأزمة، وباستراتيجيات التكيف التي يطورها السكان الفقراء. وقد أنشأ مجموعة من الأدوات التي تهدف إلى استعادة التماسك الاجتماعي وإعادة بناء رأس المال الإنتاجي للأسر المتضررة من الأزمة في فترة ما بعد انتهاء الصراع. وترافقت هذه الأنشطة بنهج شاملة تقوم على مساهلة المجتمعات المحلية وتهدف إلى زيادة فرص الفئات الضعيفة - خاصة النساء - على الاستفادة من منافع المشروعات. واستناداً إلى المرحلة الأولى من إعادة البناء والتنظيم المجتمعي، فقد استثمر الصندوق من أجل توفير فرص العمل والدخل في أنشطة الإنتاج والخدمات التي بدأها ويديرها صغار المنتجين، ومنها: المشاتل، وإكثار البذور، وزراعة الأرز والخضار في المستنقعات، والصيدليات البيطرية. وكان الصندوق أول من قام من بين الجهات المانحة بإشراك منظمات المنتجين في إعداد برنامجه، وهو يرغب في توسيع نطاق هذه العلاقة من أجل تسهيل الحوار بين الحكومة ومنظمات المزارعين ودعم صغار المنتجين حتى يتمكنوا من المشاركة في صياغة ورصد سياسات التنمية الريفية.

### باء - الأهداف الاستراتيجية

25- **الهدف العام.** ستسهم استراتيجية الصندوق في تحقيق الهدف الذي حدده الإطار الاستراتيجي للنمو ومكافحة الفقر، وهو تعزيز نمو اقتصادي مستدام وعادل، وتعزيز الحكم الديمقراطي الذي يدعمه الإطار الاستراتيجي لتوطيد السلام. وسيستمر الصندوق، بما يتفق مع هذه الأهداف ومع التوصيات التي وضعها فريق إدارة البرنامج القطري، في توجيه أنشطته نحو دعم تنمية الفرص الاقتصادية من أجل تحسين الأمن الغذائي وزيادة دخل الأسر الريفية، وسيسهم، في الوقت نفسه، في تحقيق أهداف الحكومة المتعلقة باستعادة التماسك الاجتماعي وإعادة إرساء حكم محلي ديمقراطي. وستبقى هذه الأهداف ضرورية ما بقيت هناك مخاطر يمكن أن تؤثر على عودة السلام الدائم. وسيقدم الصندوق الهدف العام الرامي إلى إشراك الفئات الأفقر في الأنشطة التي يدعمها البرنامج.

26- **الهدف الاستراتيجي 1:** تيسير حصول السكان الريفيين الفقراء على فرص اقتصادية جديدة. وسيدعم الصندوق صغار المنتجين في قطاعات الزراعة والثروة الحيوانية وتصنيع الأغذية الزراعية، بما يمكن هؤلاء المنتجين من اغتنام الفرص الاقتصادية الجديدة التي تتيحها عودة الأمن نسبياً، ووجود أسواق مختلفة لمنتجاتهم، وزيادة إمكانية الحصول على الخدمات المتاحة بفضل نشوء منظمات المنتجين وخدمات القطاع الخاص ووجود شبكة مؤسسات التمويل الصغير. وستدور استراتيجية التدخل حول محورين: (1) تسويق منتجات صغار المنتجين وتنويع مصادر الدخل في القطاعات الفرعية ذات الأولوية في قطاع الزراعة والثروة الحيوانية؛ (2) توفير خدمات دعم الإنتاج والتصنيع والتسويق لصغار المنتجين.

27- والهدف من ذلك هو الوصول في عام 2014 إلى مضاعفة حجم المنتجات الزراعية المتداولة في السوق التي ينتجها 50 في المائة من صغار المنتجين المستهدفين، وتوفير 4 000 فرصة عمل غير زراعية جديدة على الأقل، للقطاعات الفرعية المختارة ومناطق التدخل. ولدى اختيار القطاعات الفرعية، ينبغي إيلاء الأولوية للقطاعات التي: (1) ينخرط فيها عدد كبير من صغار المنتجين؛ (2) تتمتع بالقدرة على زيادة الإنتاج والقيمة المضافة؛ (3) وتستهدف أسواقاً مربحة يسهل وصول صغار المنتجين إليها (سواء داخل البلد أو في إطار التكامل الإقليمي)؛ (4) تتيح فرصاً لإشراك النساء والفئات الأضعف في عمليات الإنتاج والتصنيع والتسويق؛ (5) تعزز الأمن الغذائي. وسيدعم الصندوق تهيئة بيئة مواتية لتحسين منتجات الأسر الريفية كماً ونوعاً - وفقاً للطلب في الأسواق المحددة - ولتسويقها تسويقاً مربحاً. ولتحقيق ذلك، سيواصل الصندوق دعم بناء رأس المال الأسري من خلال تزويد نحو 60 000 أسرة بمدخلات الإنتاج الزراعي وإعادة تشكيل قطعانها من الماشية في إطار المشروعات الجارية. كما سيدعم تعزيز طائفة متنوعة من خدمات دعم الإنتاج (حفظ الموارد الطبيعية خاصة الأراضي وتجديدها، وتكامل القطاعات الزراعية والحرجية والرعية، وتوفير المدخلات، وإسداء المشورة، والتدريب ومحو الأمية، والصحة النباتية والحيوانية، والائتمان، وغيرها) وخدمات دعم التصنيع والتسويق (معلومات عن الأسعار والأسواق، وتوفير الوساطة، وإسداء المشورة، وتجميع المنتجات وتخزينها، والحد من خسائر ما بعد الحصاد، والتصنيع الأولي، وغير ذلك).

28- سيقدّم الدعم إلى كل من منظمات المنتجين ومقدمي الخدمات من القطاعين العام والخاص، وسيركز بوجه خاص على بناء قدرات مؤسسات التمويل الصغير وغيرها من الجهات المقدمة للخدمات الخاصة وعلى تكييف منتجاتها لتلبية طلبات المنتجين الريفيين على نحو أفضل. وسيركز أيضاً على تعزيز الخدمات العامة ذات الأولوية التي توفرها مديريات الزراعة والثروة الحيوانية في المحافظات، وعلى تشجيع تنفيذ سياسة لحيازة الأراضي وظهور مقدمين للخدمات سواء من القطاع الخاص (موردي المدخلات مثلاً) أو الجمعيات (منظمات المنتجين). وسيشجع الصندوق التعاقد بين منظمات المنتجين والجهات الفاعلة في القطاع الخاص لتوفير فرص وأسعار مجزية لصغار المنتجين وتقديم خدمات الدعم لهم. وسيدعم البنى الأساسية لدعم الإنتاج والتسويق - لا سيما نظم الري الزراعي، ومرافق التخزين في المناطق الريفية والطرق الريفية - وسيضع الآليات اللازمة لإدارتها وصيانتها.

29- **الهدف الاستراتيجي 2:** تعزيز منظمات السكان الريفيين الفقراء لتتمكن من الحصول على الخدمات والموارد وتشارك في وضع سياسات التنمية الريفية. ويستهدف البرنامج بصورة أساسية ما يلي:

- المؤسسات اللامركزية المحلية، ومنها لجان تنمية المجتمع المحلي، المسؤولة عن تعزيز الصالح العام وتحسين فرص الحصول على خدمات المصلحة العامة. وسيقدم الدعم لبناء قدرات 1 500 لجنة من لجان تنمية المجتمع المحلي في مجال تخطيط التنمية المحلية، بالتركيز على تعزيز التنمية الاقتصادية، وإشراك النساء والفئات الأضعف، ومنع وقوع الصراعات وإدارتها. ويهدف ذلك إلى تعزيز قدرة هذه المؤسسات على ممارسة مسؤولياتها بطريقة ديمقراطية وشفافة، وتلبية احتياجات المواطنين وإطلاعهم على الإجراءات المتخذة، وتنمية ثقافة المشاركة لدى المجتمعات المحلية؛

- منظمات المنتجين: وسيركز الدعم على تعزيز قدرة هذه المنظمات، التي تمثل 30 في المائة من المنتجين والمنتجات في المناطق التي يشملها البرنامج، على تلبية طلب أعضائها على الخدمات في القطاعات الفرعية ذات الأولوية التي يدعمها البرنامج. ويمكن أن تقوم منظمات المنتجين مباشرةً بتقديم الخدمات (من قبيل توريد مدخلات ذات جودة بأسعار معقولة، وإسداء المشورة والتدريب، والمعلومات، والتصنيع، والتسويق، وغيرها) في المجالات التي تتمتع فيها هذه المنظمات بميزة نسبية أو من خلال شراكاتها مع القطاع الخاص ومع الخدمات العامة. وتدعم هذه المشروعات إنشاء منظمات المنتجين وتعزيزها، حيثما كان هذا النهج هو الأنسب لتيسير حصول النساء إلى عوامل الإنتاج والخدمات والدخل وليشاركن في اتخاذ القرار. ويهدف الدعم أيضاً إلى تيسير مشاركة المزارعين في وضع سياسات هذا القطاع ورصدها، من خلال إنشاء مننديات تشاور تجمع بين منظمات المنتجين، ومقدمي الخدمات من القطاع الخاص ووزارة الزراعة والثروة الحيوانية. ولتحقيق ذلك، ستحصل منظمات المنتجين على مستوى البلد والمحافظات على ما يلزم من تدريب ومعلومات في مجال وضع السياسات والمفاوضات التجارية. ويعتزم الصندوق أيضاً أن يقدم الدعم إلى منظمات المنتجين كي تستفيد من خصخصة بعض القطاعات الفرعية (لا سيما قطاعي البن والشاي) من خلال مشاركتها في المفاوضات مع الحكومة وتمكينها من ملكية المعدات وإدارتها.

30- **الهدف الاستراتيجي 3:** تسهيل مشاركة النساء والفئات الضعيفة في الأنشطة الاقتصادية التي يدعمها البرنامج. بالنظر إلى فعالية تجاوب النساء اللاتي يرأسن الأسر مع البرنامج القطري الحالي، يُعتبر الاستهداف أمراً أساسياً للتنمية الريفية، بسبب عدم استقرار الأوضاع في البلاد. وبغية تكثيف الزراعة وإضفاء الطابع النقدي على الاقتصاد الريفي، سيدعم الصندوق وضع نهج شاملة تسهل وصول النساء والفئات الأضعف إلى اقتصاد السوق، في إطار مختلف أدوات البرمجة التي ستروجها المشروعات (خطط التنمية المحلية، خطط عمل تنمية القطاعات الفرعية، والسياسات الوطنية). كما سيواصل دعم تقديم خدمات قانونية إلى النساء الريفيات، من خلال البرنامج الانتقالي لإعادة الإعمار في فترة ما بعد النزاع. كما سيساعد منظمات المنتجين على وضع استراتيجيات شاملة تسمح بتقديم الخدمات للسكان الأضعف وتعزيز مشاركتهم في هيئات اتخاذ القرار. وينبغي أن تمثل النساء 40 في المائة على الأقل من المستفيدين من خدمات الدعم التي يساندها البرنامج، و 40 في المائة على الأقل من أعضاء منظمات المنتجين ولجان تنمية المجتمع المحلي التي يدعمها البرنامج ومن هيئات اتخاذ القرار فيها، و 40 في المائة على الأقل من المستفيدين من مؤسسات التمويل الصغير التي يدعمها البرنامج. وفي إطار التمويل

المشترك الذي تقدمه الجهات المانحة الأخرى، خاصةً الصندوق البلجيكي للمحافظة على الحياة، يمكن دعم أنشطة أخرى تركز على تحسين البنى الأساسية والخدمات الاجتماعية في المناطق الريفية.

## جيم - فرص الابتكار

31- تمثل الاستراتيجية التي يستند إليها البرنامج القطري وتمنح دوراً مركزياً لمنظمات المنتجين ابتكاراً على قدر كبير من الأهمية: فقلما يجري التشاور مع منظمات المنتجين، التي ما زالت ضعيفة اليوم، كما أنّ خدمات الدعم المتاحة لها ما زالت بعيدةً جغرافياً، وتقدّم وفق نهج ذات طابع موجّه، لا يمكن للمنظمات أن تؤثر فيها. ومن خلال دعم المنظمات القائمة وإعطائها الوسائل لزيادة مهنتها ومهاراتها، سيساعد الصندوق صغار المنتجين على أن يصبحوا فاعلين رئيسيين في تحويل اقتصاد الكفاف إلى اقتصاد ريفي مربح ومتنوع. كما سيدعم الصندوق، في إطار الهدف الاستراتيجي 1، وجود طائفة متنوعة من مقدمي خدمات الدعم الزراعية، من خلال إرساء شراكات مع منظمات المنتجين والقطاع الخاص. وسيُختبر هذا النهج في إطار مشروع دعم إنعاش قطاع الثروة الحيوانية ومن خلال مشروع أولي بدءاً من عام 2010، ثم سيُنقح ضمن مشروع أكبر لاحقاً. وسيجرى ذلك بالتشاور مع الجهات المانحة الأخرى التي تعمل وفق ترتيبات مماثلة، مثل الوكالة الأمريكية للتنمية والبنك الدولي، وسيجري تبادل النتائج ضمن المجموعة المعنية بقطاع الزراعة. وسيُدخل مشروع دعم إنعاش قطاع الثروة الحيوانية نهجين ابتكاريين جديدين إلى بوروندي هما: تطبيق منهجية المدارس الحقلية في قطاع الثروة الحيوانية، وآلية بحوث تنافسية تسمح بتمويل بروتوكولات البحوث في أوساط المزارعين على أساس عطاءات مفتوحة أمام مختلف الجهات الفاعلة في قطاع الثروة الحيوانية. وتمثل مكافحة تدهور الموارد الطبيعية واستعادة خصوبة التربة أحد المجالات الأخرى التي ستعززها المشروعات الجديدة، استناداً إلى النجاحات والإنجازات التي تحقّقها المشروعات الجارية. وستُنشر نتائج هذه النهج من خلال مواد تعليمية ودورات تدريبية تُقدّم للمعنيين سواء من القطاع العام أو الجمعيات. وسيدعم الصندوق توسيع نطاق مؤسسات التمويل الصغير في المناطق الريفية بغية تيسير الوصول إلى الخدمات المالية.

32- تمثل لجان تنمية المجتمع المحلي التي تُدعم في إطار الهدف الاستراتيجي 2 في حد ذاتها ابتكاراً أدخله الصندوق إلى بوروندي، وقد أخذ بها منذئذ في السياسات الوطنية وفي السياسات التي تدعمها الجهات المانحة الأخرى. وسيواصل الصندوق دعم تطوير الإطار التشريعي والتنظيمي، كي تحظى لجان تنمية المجتمع المحلي بالاعتراف وبالمراد اللازمة لتضطلع بدورها في دفع التنمية المحلية. وسيدعم إنشاء منتديات للتشاور تجمع بين الحكومة ومنظمات المنتجين، لتصبح هذه المنظمات من الأطراف المشاركة في وضع سياسات القطاع الريفي ورصدها، بما فيها السياسات الوطنية. وبالمثل، سيدعم الصندوق استحداث آليات للتشاور بين الأطراف الفاعلة في مختلف القطاعات، لتحديد التدابير الكفيلة بتيسير تنميتها. ويمكن أن تشكّل هذه المنتديات أدوات فعالة لنشر الابتكارات. وسيقوم الصندوق، في إطار الهدف الاستراتيجي 3، بإدخال تدابير لإشراك النساء والفئات الأفقر في استراتيجيات تنمية القطاعات الفرعية، من خلال دعم منظمات المزارعين بوصفها أداةً لدمج السكان الأفقر وتيسير وصولهم إلى وسائل الإنتاج والأسواق.

## دال - استراتيجية الاستهداف

33- يهدف دعم الصندوق بصورة عامة إلى تحقيق المساواة وإشراك الفقراء في الأنشطة التي يساندها البرنامج القطري، لمنع خلق أشكال جديدة من التفاوت من شأنها أن تضر بالسلام. وستستفيد استراتيجية الاستهداف من النهج الذي استحدثه البرنامج الانتقالي لإعادة الإعمار في فترة ما بعد النزاع وطوره مشروع دعم إنعاش قطاع الثروة الحيوانية. ويقوم هذا النهج على إجراء مسح تشاركية لتقييم الفقر نتيج تحديد فئات الفقر وتعيين العوامل المحددة له، وبالتالي توفير تصنيف للأسر الريفية في مناطق التدخل. وبناءً على ذلك، يقوم مشروع دعم إنعاش قطاع الثروة الحيوانية باقتراح مجموعة من التدخلات في قطاع الثروة الحيوانية، وفقاً لخصائص المجموعات المحددة. ولا يستبعد هذا النهج أي مجموعة من المجموعات: لا الأسر الميسورة الحال، التي يقر بقدرتها على الاضطلاع بدور محوري حاسم، ولا الأسر الأفقر، التي يخصص لها أنشطة محددة لتمكينها من أن تستفيد من الفرص التي يتيحها المشروع.

34- ويتسم استهداف استراتيجية في المشروعات الجديدة بطابع شامل: إذ تستهدف المشروعات جميع صغار المنتجين المعنيين في القطاعات الفرعية ذات الأولوية المختارة في مناطق التدخل، مع العمل في الوقت نفسه على ضمان تسهيل إشراك النساء والفئات الفقيرة الأخرى في عملية الإنتاج وغيرها من حلقات القطاعات الفرعية ذات الأولوية (التصنيع والتسويق) وفي الهيئات الإدارية لمنظمات المنتجين التي تدعمها المشروعات وفي إطار المشاورات التي تجري على مستوى البلد والمحافظات. ولذلك، يتضمن إعداد المشروعات وضع تصنيف للأسر الريفية وتعريف خصائص الفئات الأفقر، ومن خلال تحليل للقطاعات الفرعية، لتحديد الفرص والقيود المتعلقة بدمج صغار المنتجين، لا سيما النساء والفئات المحرومة، على سبيل التحديد لا الحصر. وسيضع كل مشروع استراتيجية للاستهداف والمساواة بين الجنسين تحدد النتائج المنشودة والمؤشرات المعنية، وتقتراح آلية لجمع المعلومات عن التقدم المحرز وتحليلها. وسيستكمل هذا النظام ببرنامج تدريب للمسؤولين عن المشروعات والمؤسسات الشريكة. وستدعم لجان تنمية المجتمع المحلي ومنظمات المنتجين المشاركة في أنشطة المشروعات لتصبح أدوات فعالة لدمج الفقراء في الإدارة المحلية (من خلال لجان تنمية المجتمع المحلي) وفي التنمية الاقتصادية (من خلال منظمات المنتجين). وسيدعم الصندوق بوجه خاص مشاركة النساء في منظمات المنتجين وفي هيئات اتخاذ القرار فيها، وحصولهن على الخدمات المقدمة، ومشاركتهن في أنشطة اقتصادية مربحة وفي إدارة العوائد الناجمة عنها، بما يتفق مع السياسة الوطنية للمساواة بين الجنسين.

## هاء - الصلات السياساتية

35- في إطار الهدف الاستراتيجي 1، يشمل الحوار بشأن السياسات ما يلي: (1) كيفية تطوير مجموعة متكيفة ومتنوعة من الخدمات للمنتجين، بدلاً من نهج التدخل ذات الطابع الموجّه والقائمة على القطاع العام التي تُدعم حالياً. وستتوفر عناصر ملموسة ليقوم الحوار على أساسها من خلال ما لدى المشروعات من خبرات في مجال المدارس الحقلية، والبحوث التنافسية، ودعم منظمات المنتجين في تقديم الخدمات لأعضائها، وتعزيز مؤسسات التمويل الصغير؛ (2) وضع سياسة وطنية وخطة عمل لإعادة بناء الثروة الحيوانية الوطنية وتحسينها، بدعم من مشروع دعم إنعاش قطاع الثروة الحيوانية؛ (3) دعم تنفيذ سياسة

وطنية لحيازة الأراضي. فيما يخص الهدف الاستراتيجي 2، سيواصل الصندوق، من جهة، دعم تطوير الإطار التشريعي والتنظيمي حتى يتسنى للجان تنمية المجتمع المحلي الحصول على الاعتراف والموارد اللازمة لتؤدي دورها في دفع التنمية المحلية، وسيدعم، من جهة أخرى، إنشاء منبر للحوار بين منظمات المنتجين ووزارة الزراعة والثروة الحيوانية. وبذا ستتمكن منظمات المنتجين من المشاركة في وضع سياسات القطاع ورصدها وتبادل ما لديها من خبرات ودروس مستخلصة من تنفيذ المشروعات التي تشارك فيها. وفي إطار الهدف الاستراتيجي 3، سيدعم الصندوق: (1) رفق خطة عمل استراتيجية النمو والحدّ من الفقر بتدابير (ثمة حاجة ماسة لها الآن) لضمان أن يكون لاستراتيجية النمو تأثير على الجماعات أو المناطق الأكثر حرماناً؛ (2) العمل بصورة تشاركية على وضع استراتيجية وخطة عمل للمساواة بين الجنسين تستهدف وزارة الزراعة والثروة الحيوانية، على أن ترافقها الدورات التدريبية اللازمة.

## خامساً - إدارة البرنامج

### ألف - إدارة برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية

36- لتعزيز تناسق التدخلات ورصد تطور أداء البرنامج، وضع الصندوق نظاماً موحداً للرصد والتقييم لجميع المشروعات. ويتيح هذا النظام: (1) رصد تنفيذ برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية؛ (2) قياس نتائج البرنامج وآثاره على أساس الإطار المنطقي، ومدى مساهمته في تنفيذ استراتيجية النمو والحدّ من الفقر فيما يتعلق بالقطاع الزراعي؛ (3) تقييم المؤشرات الهامة، بما فيها نظام إدارة الأداء والأثر، لمعرفة حالات النجاح والصعوبات من أجل تحسين الأداء والمساهمة في تحقيق الأهداف المتعلقة بالتشاور والتنسيق المذكورة أعلاه.

37- سيجمع هذا النظام بين الجهات الفاعلة في المشروعات، ولا سيما منظمات المنتجين، للقيام بتحديد المؤشرات وجمع المعلومات وتحليلها ونشر النتائج. وستتمتع وحدة دعم البرنامج بمستشار تقني في مجال الرصد والتقييم يكون مسؤولاً عن مواكبة تنفيذ النظام، بالتعاون مع المشروعات. وإضافة إلى الرصد، سيقوم الصندوق باستعراض تنفيذ برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية في عام 2011. وكما هو الحال في صياغة هذا البرنامج، سيقوم بهذا الاستعراض فريق إدارة البرنامج القطري، وسيجمع بين الشركاء والجهات الفاعلة الريفية، وسيضع الفقراء الريفيين، لا سيما الأكثر ضعفاً بينهم، في قلب هذه العملية. كما ستجرى استعراضات سنوية بمشاركة فريق إدارة البرنامج القطري والشركاء الرئيسيين، لا سيما منظمات المنتجين، لمعرفة النتائج والإجراءات التصحيحية الواجب اتخاذها. وسيجرى في نهاية المطاف استعراض نهائي، في عام 2014، لاستخلاص الدروس من تنفيذ برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية هذا، ولتقديم التوصيات من أجل إعداد برنامج قطري جديد.

## باء- إدارة البرنامج القطري

38- آلية إدارة البرنامج. سيتولى فريق إدارة البرنامج القطري الرصد المنتظم للبرنامج، من خلال الاستعراضات السنوية. وستكون تشكيلة الفريق متكيفة مع برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية ومع الدور الهام الذي سيناط بمنظمات المنتجين، بحيث تحظى بتمثيل كبير فيه. وسيخضع البرنامج لإشراف مباشر من الصندوق بدءاً من عام 2009، وسيتولى الإشراف بشكل مشترك كل من مسؤول البرنامج في المقر ومسؤول دعم عمليات الصندوق، وفقاً لخطة سنوية توضع بالتزامن مع برامج العمل والميزانية السنوية وتتسق مع الاستعراضات السنوية.

39- ميدانياً، ستقدم وحدة دعم البرنامج خدمات عامة للمشروعات في ثلاثة مجالات، هي: (1) الإدارة والمالية (حيث ستساعد المشروعات في عمليات التوريد أو إعداد البيانات المالية مثلاً)؛ (2) المسائل التقنية، لا سيما الرصد والتقييم، وفي تنظيم بعثات المساعدة التقنية بصورة مشتركة بين العديد من المشروعات، خصوصاً بشأن الخطة المنهجية؛ (3) الاتصال، وذلك على أساس استراتيجية اتصال توضع لاحقاً. وستضطلع وحدة دعم البرنامج بدور هام في إعداد بعثات الإشراف وفي توفير الدعم لتنفيذ التوصيات. وستستند هذه الآلية إلى ما يلي: لجنة توجيهية مشتركة لجميع المشروعات (بحيث تعكس تشكيلتها الدور المتزايد لمنظمات المنتجين في البرنامج)؛ والعمل بصورة مشتركة على وضع برامج العمل والميزانية السنوية؛ والتشارك في مهام الرصد والتقييم، وإدارة الشؤون المالية والتنظيمية، ورصد الجوانب المتعلقة بالتمايز بين الجنسين، ودعم التنمية المجتمعية التشاركية. وستسهل هذه الآلية بمختلف عناصرها مهمة الإشراف على البرنامج ومهمة رصد الحكومة له.

40- تحسين الأداء. تتعلق الجوانب الرئيسية التي يجب تحسينها في المشروعات بما يلي: (1) حالات التأخير في بدء عمليات البرنامج الانتقالي لإعادة الإعمار في فترة ما بعد النزاع، التي تعزى جزئياً إلى حالة عدم الاستقرار وضعف الإدارة، وسيتم تقاؤها في المستقبل من خلال صياغة مشروعات تأخذ في حسابها على نحو أفضل قيود البيئة المؤسسية وتشجع بناء القدرات، وتنفيذ الأنشطة تدريجياً، والانتقال التدريجي نحو النهج الأشد تعقيداً؛ (2) استدامة التدخلات (سلاسل التضامن، إدارة البنى الأساسية، القروض الصغيرة)، التي سيعتمد تحسينها على دعم المؤسسات القائمة (مؤسسات التمويل الصغير ومنظمات المنتجين على سبيل المثال) بدلاً من إنشاء هياكل جديدة، وعلى تعزيز القدرات الإدارية لدى هذه المؤسسات بناءً على خطط الأعمال، وتعزيز القدرات التقنية للمشروعات سواء من خلال الدعم المنهجي المنتظم لاستكمال بعثات الإشراف أو من خلال تنويع مؤهلات الموظفين في الفرق الجديدة؛ (3) إدارة المعرفة ونشر الابتكارات، على أن يطور ذلك وفقاً للطرائق المبينة أدناه.

41- تحظى مسألتان أخريان باهتمام خاص، في إطار مهمة إشراف تحديداً، وهما: (1) يجب تعزيز دور النساء، الذي لا يكاد يذكر اليوم، في فرق المشروعات الجديدة، بإعطاء الأولوية لتعيين المترشحات الإناث للوظائف فيها، لدى تساوي المهارات الأخرى، ولذا ينبغي أن تشمل لجان التوظيف بدورها 50 في المائة من النساء؛ (2) يجب أن تتسم عمليتا التوظيف والتوريد بالشفافية وبالالتزام الصارم باللوائح لضمان أن تحظى المشروعات بجودة عالية في موظفيها وخدماتها ومعدات.

42- **المرونة.** بغية تكييف محتوى البرنامج (لا سيما فيما يتعلق بتنمية الأنشطة الاقتصادية) مع تطور حالة الاستقرار في مناطق التدخل، سيعقد الصندوق مشاورات منتظمة مع أصحاب المصلحة المحليين لتحديد التقدم المحرز والصعوبات، والمخاطر والتدابير الواجب اتخاذها للحد منها. ويمكن أن تشمل هذه التدابير على سبيل المثال تعزيز بعض الأنشطة الجارية أو الإسراع فيها، والتقليص التدريجي لبعض الأنشطة الأخرى، واستهداف فئات معينة من السكان. ويتطلب هذا النهج نظم رصد وتقييم تتسم بقدر كبير من الكفاءة والمشاركة، ولا تركز على النتائج المالية والمادية فقط بل تقدم أيضاً معلومات عن الآثار الناجمة عن الأنشطة التي تدعمها هذه المشروعات، مع تحديد المخاطر وتقييم ما يطرأ عليها من تطور. كما يتطلب أيضاً وضع الميزانيات وبرامج العمل والميزانية السنوية على نحو يضمن المرونة. المنشودة.

### جيم - الشراكات

43- **الشراكات مع الحكومة والجهات المانحة.** ستؤدي مشاركة الصندوق في مجموعة التنسيق بين الجهات المانحة ومجموعة القطاع الزراعي التي ستشكل مستقبلاً، وفي إنشاء فريق إدارة البرنامج القطري، إلى تيسير تنسيق الأنشطة، وتحديد الشراكة والتعاون وتطويرهما. وعلى صعيد الشراكة مع الحكومة، سينعكس تحول البرنامج نحو ترويج زراعة مربحة لصغار المنتجين من خلال نقل موقعه المؤسسي من وزارة التخطيط (برنامج الإنعاش الريفي والتنمية، والبرنامج الانتقالي لإعادة الإعمار في فترة ما بعد النزاع، والمشروع الأول ضمن برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية) إلى وزارة الزراعة والثروة الحيوانية (مشروع دعم إنعاش قطاع الثروة الحيوانية، والمشروع الثاني ضمن برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية). وسيتواصل التعاون الوثيق مع مديريات الزراعة والثروة الحيوانية في المحافظات ولكن في إطار عقود محددة الأهداف تعيّن النتائج المتوقعة وترتبط تقديم التمويل بإحراز النتائج. وسيترافق ذلك مع برامج لبناء القدرات. وسيدعم الصندوق انسحاب مديريات الزراعة والثروة الحيوانية في المحافظات تدريجياً من الاضطلاع بمهام التنفيذ المباشر، وإقامة شراكات مع منظمات المنتجين ومقدمي الخدمات من القطاع الخاص والمؤسسات المالية بغية تعزيز خدمات الدعم المقدمة للمنتجين. ولا بد من أن تنظر الحكومة وشركاؤها في كيفية توزيع أنشطة منظمات المنتجين مقارنةً بأنشطة المديريات. وفيما يخص الشراكات مع الجهات المانحة، سيواصل الصندوق سياسته المتمثلة في التمويل المشترك للمشروعات، الذي يسهم فيه حتى الآن كل من الصندوق البلجيكي للمحافظة على الحياة، وصندوق الأوبك للتنمية الدولية، وبرنامج الأغذية العالمي، بغية توسيع نطاق المشروعات وأثرها. وسيقوم الصندوق والبنك الدولي باتباع استراتيجية قطرية منسقة وفقاً لمصفوفة الاتساق الاستراتيجي (انظر الذيل الثالث). وقد أبرمت اتفاقات مع البنك الدولي بشأن توزيع الأنشطة جغرافياً، ومع الاتحاد الأوروبي بشأن تنسيق المساعدات المقدمة إلى لجان تنمية المجتمع المحلي. ومن المزمع التعاون مع برنامج تعزيز الصناعات الزراعية والمشروعات الريفية الذي تموله الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية التي تساهم في تنمية القطاعات الفرعية، ومع بلجيكا بشأن تعزيز المؤسسي لوزارة الزراعة والثروة الحيوانية من أجل تنسيق الدعم المقدم إلى القطاع الفرعي للبدور، ومع هولندا بشأن دعم القطاع الخاص.

44- **الشراكات مع منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص.** سيقدم الصندوق شراكة مستدامة مع منظمات المنتجين، لتعزيز مهاراتهم ولتمكينهم من أن يصبحوا محاورين حقيقيين مع السلطات الحكومية وأصحاب



المصلحة الآخرين في القطاعات المعنية. ولذلك، سيدعم الصندوق إنشاء منابر للتشاور، وسيقدم المساعدات اللازمة لمنظمات المنتجين لتتمكن من تحسين ما لديها من معلومات ومعارف عن القضايا الوطنية والدولية، وزيادة قدرتها على صياغة مواقف مشتركة والدفاع عنها وتقديم تقارير عن النتائج لأعضائها. ولدى المنظمات غير الحكومية الوطنية خبرات قيّمة في مجال التنمية المحلية، وهي تسهم إسهاماً كبيراً بالفعل من خلال تقديمها للخدمات في إطار المشروعات. وستواصل هذه الشراكة ويمكنها أن تشمل تقديم الدعم لبناء قدرات هذه المنظمات. أما المنظمات غير الحكومية الدولية فتحتل بخبرات متخصصة فيما يتعلق بالنواحي المنهجية ويمكنها أن تسهل وصول المشروعات إلى الشبكات الدولية للخبرة. وتتخبط "وكالة التعاون والبحوث في مجال التنمية" (ACORD) بالفعل في تنفيذ المشروعات الجارية، ويمكن التماس المساعدة من منظمات غير حكومية دولية أخرى، خاصة لترويج التجارة العادلة ضمن القطاعات الفرعية ذات الأولوية. كما يمكن الاتصال بالوكالات الزراعية في إطار الشراكة بين الصندوق وتحالف وكالات AgriCord.

45- وأخيراً، سيشجع الصندوق إقامة الشراكات بين القطاع الخاص ومنظمات المنتجين في ثلاثة مجالات. فهو سيقوم، ضمن المشروع الجديد لدعم القطاعات الفرعية، بمساندة المشروعات الريفية الصغيرة والصغيرة جداً المنخرطة في تصنيع الأغذية الزراعية، مما سيشجع للمزارعين المزيد من فرص السوق ويخلق فرص عمل جديدة. كما سيشجع إقامة نوع جديد من الشراكة تقوم على التعاقد بين المتعهدين من القطاع الخاص ومنظمات المنتجين (من تجار ومصنعين ومصنّرين)، يضمن بموجبها المتعهد المعني شراء منتجات ذات جودة معينة بسعر معين، في حين تلتزم منظمات المنتجين بتوفير المنتجات بالكمية والجودة المطلوبتين. ويمكن أن يشمل الدعم المقدم لتوفير طائفة متنوعة من الخدمات للمنتجين كذلك تقديم المساعدة إلى متعهدي القطاع الخاص لتوفير خدمات فعالة ومستدامة، في مجال في توريد المدخلات، على سبيل المثال.

#### دال- الاتصالات وإدارة المعرفة

46- إضافة إلى قياس الأداء، سيشجع نظام الرصد والتقييم في البرنامج أيضاً استخلاص الدروس من التجارب بغية إثراء الممارسات والسياسات المتعلقة بالقطاع الريفي. وسيُقاس أداء البرنامج من خلال مؤشرات النتائج والأثر التي حددتها تقارير تقدير المشروعات. ومن خلال وحدة دعم البرنامج، ستضع المشروعات، استراتيجية اتصال تحدّد آليات جمع المعلومات وتصنيفها، وأصحاب المصلحة الرئيسيين، وقنوات الاتصال الأكثر ملاءمةً. وتشمل هذه القنوات فريق إدارة البرنامج القطري ومنتديات تشاور تجمع بين أصحاب المصلحة في القطاع الريفي (مجموعة القطاع الزراعي، ومنتدى منظمات المنتجين والحكومة، ومنتديات القطاعات الفرعية التي يدعمها الصندوق). وسيجري تبادل المعلومات خارج بوروندي من خلال الشبكة الإقليمية لمنظمات المزارعين والمنتجين الزراعيين في غرب أفريقيا (فيدأفريقيا)، التي ستغطي شرق أفريقيا بدءاً من منتصف عام 2008، وما يرتبط بها من شبكات إقليمية للمعلومات والخبرات. وفي هذا السياق، ستركز إدارة المعرفة على قضايا مختارة في الحوار بشأن السياسات، فيما يخص وضع نهج شاملة وسبل وصول صغار المنتجين إلى قطاعات فرعية مربحة.

47- وفي موازاة ذلك، سيعزز الصندوق فرص وصول صغار المنتجين إلى المعارف، على نحو يساعدهم أن يتخذوا بأنفسهم قرارات مستنيرة، استناداً إلى استراتيجيات للإعلام والاتصال تُحدّد بالتعاون معهم. والأولويات على هذا الصعيد هي: تعزيز الإذاعات الريفية التي تفتح أثريها لمنظمات المنتجين، بناءً على التجارب المكتسبة من المشروعات الجارية؛ وتيسير تبادل المعلومات عبر منتديات التشاور التي تجمع بين منظمات المنتجين وغيرها من الجهات الفاعلة الريفية، وفي إطار القطاعات الفرعية ذات الأولوية تحديداً؛ وتعزيز قدرة منظمات المنتجين على نشر المعلومات بين أعضائها؛ وتنويع وسائل الاتصال وتكييفها لتناسب جمهوراً من ذوي التعليم المحدود والأمين.

## هاء - إطار التمويل بموجب نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء

48- يستند المبلغ المخصص لبوروندي بموجب نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء إلى تقييم لأداء الاقتصاد الكلي، والسياسات والمؤسسات الريفية، وأداء المشروعات. وقد أتاح تقييم عام 2007 زيادة في التمويل الإشاري مقدارها 8.1 مليون دولار أمريكي في السنة على شكل منح، وذلك بموجب إطار القدرة على تحمل الديون.

### الجدول 1

#### حساب المخصصات بموجب نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء للسنة الأولى من برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية

المؤشر	نتائج سنة 2007
مؤشرات الأداء: درجة تقييم القطاع الريفي	3.20
إجراء تصنيف التعرض للخطر للمشروعات التي يدعمها الصندوق	5
مؤشر تخصيص الموارد في المؤسسة الدولية للتنمية (عام 2006)	2.99
درجة تقييم البلد	3.79
مؤشرات أخرى: مجموع السكان (في عام 2005)	6 793 000
نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي (في عام 2005، بالدولارات الأمريكية)	100
درجة تقييم البلد	5 491
المخصص السنوي بالدولار الأمريكي	8 059 136

49- ويبين الجدول التالي العلاقة بين مؤشرات الأداء ومبالغ التمويل، وفقاً لثلاثة تصورات للتمويل.

### الجدول 2

#### العلاقة بين مؤشرات الأداء ودرجة تقييم البلد

تصور التمويل	درجة تقييم أداء القطاع الريفي	درجة تقييم المشروعات المعرضة للمخاطر (+/-) 1	درجة تقييم البلد	النسبة المئوية المتغيرة لمخصصات البلد بموجب نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء عن التصور القاعدي
التصور الأدنى	2.9	4	4 173	-24%
التصور القاعدي	3.2	5	5 491	0
التصور الأعلى	3.5	6	6 974	27%

50- وفقاً للتصور القاعدي، تحتفظ بوروندي بأدائها عام 2007، ويسمح المبلغ المخصص لهذا البلد بتمويل مشروعين جديدين. وسيمول أولهما بمنحة قيمتها 8.5 مليون دولار أمريكي تقريباً، على أن يبدأ في عام

2010 وبتيح عدداً من الفرص الاقتصادية للسكان الريفيين الفقراء في المناطق التي عمل الصندوق فيها على تعزيز قدرات بعض المجتمعات المحلية. أما المشروع الثاني، فسيمولّ بمنحة قيمتها 25 مليون دولار أمريكي تقريباً ويمكنه أن يبدأ في عام 2011، وهو يهدف إلى توفير دخل مستدام لصغار المنتجين، بمن فيهم الفئات الأضعف والنساء، من خلال دمج المزارع الأسرية في قطاعات فرعية مربحة. ولا بدّ من توفير تمويل إضافي لهذه المشروعات، وسيساعد الصندوق الحكومة على تعبئته. أما التصور الأعلى فيستند إلى افتراض تحسّن أداء مشروعات وحصولها على تصنيف مرضٍ جداً (بدرجة 6) وتحسّن أداء القطاع الريفي، مما سيزيد المخصصات المتاحة بنسبة 24 في المائة. أما بحسب التصور الأدنى، فسيترجع أداء المشروعات والقطاع، مما يؤدي إلى خفض المخصصات بنسبة 27 في المائة.

## واو - المخاطر وإدارة المخاطر

- 51- يتمثل الخطر الرئيسي في تدهور الوضع السياسي وانعدام الأمن من جديد. ولتكيف محتوى البرنامج مع تغيرات حالة الاستقرار في مناطق التدخل، سيعقد الصندوق مشاورات منتظمة مع أصحاب المصلحة المحليين لتحديد التقدم المحرز والصعوبات، والمخاطر وتدابير الحد منها (انظر أعلاه). وينبغي أن تتكيف المشروعات أيضاً مع المخاطر المرتبطة بمرحلة ما بعد النزاع أو بالصراعات الكامنة والمتكررة، بحيث يُعهد بتنفيذ بعض العناصر والمكونات الفرعية إلى وكالات الأمم المتحدة المتخصصة أو إلى منظمات غير حكومية. وثمة خطر آخر يتمثل في ألا يكون لدى موظفي وزارة الزراعة والثروة الحيوانية وغيرها من الوزارات الاستعداد لتركيز أنشطتهم على الوظائف التشريعية للدولة وتعزيز الحوار والشراكات مع منظمات المنتجين والجهات الفاعلة من القطاع الخاص. وفي هذه الحالة، سيقفل الصندوق من حجم العقود المحددة الأهداف المبرمة مع مديريات الزراعة والثروة الحيوانية في المحافظات، ليركز دعمه المقدم إلى الوزارة على التدريب وبناء القدرات، وسيقيم شراكات مباشرة مع المنظمات غير الحكومية ومنظمات المنتجين والجهات الفاعلة من القطاع الخاص من أجل تنفيذ الأنشطة.
- 52- وثمة خطر آخر - أخذ يظهر بالفعل - وفحواه أنّ مسألة زيادة مشاركة النساء في اتخاذ القرار وفي فرق العمل وحصولهن على الخدمات، لا تُعتبر أولوية لدى مختلف الشركاء. وهذا هو السبب في تحديد حصص مشاركة النساء، ووضع استراتيجية للمساواة بين الجنسين في قطاع الزراعة والثروة الحيوانية، ووضع استراتيجية للاستهداف والمساواة بين الجنسين لكل مشروع، إضافةً إلى توفير خدمات رصد وتقييم مناسبة وتدريب الشركاء.
- 53- ويتعلق خطر مهم آخر بمسألة الحصول على الأراضي (العائدين وغيرهم من المجموعات)، والإفراط في تجزئة المزارع، وتقلص مساحات المراعي وعدم توفر تشريعات وراثية الأراضي. ولا بدّ من أن تنظر الحكومة بعمق في جميع الجوانب هذه المسألة البالغة التعقيد بالتعاون مع شركائها، لا سيما الصندوق. وسيدعم الصندوق مبادرات الحكومة بناءً على نتائج التجارب التي يجريها حالياً كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأغذية والزراعة الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون.
- 54- وأخيراً، ستُحدّد المخاطر الخاصة وتدابير التخفيف منها أثناء صياغة المشروعات الجديدة.



## Processus de consultation du COSOP

- La préparation du COSOP (2009 à 2014) a commencé en février 2008 dans le cadre d'une mission organisée pour préparer la nouvelle stratégie d'intervention du FIDA au Burundi. À cet effet, une revue du portefeuille du FIDA au Burundi a été conduite en collaboration avec les équipes des projets en cours d'exécution. Parallèlement a été réalisée une analyse de la pauvreté et des opportunités en milieu rural, qui s'est appuyée sur la documentation disponible et des rencontres avec les acteurs.
- Un atelier de revue du portefeuille, organisé à Bujumbura le 10 mars 2008, a réuni les acteurs des projets du FIDA et a permis de dégager les leçons du programme en cours ainsi que leurs recommandations d'amélioration. Ces leçons et recommandations, utiles pour la poursuite et le développement du programme, ont été prises en compte dans l'élaboration de la nouvelle stratégie d'intervention du FIDA au Burundi pour la période 2009-2014.
- Ensuite, la première réunion de l'équipe de gestion du programme de pays du FIDA (CPMT) a été tenue à Bujumbura le 11 mars 2008. La CPMT regroupe des représentants des principaux acteurs du développement rural, y compris du gouvernement, des OP, des principaux bailleurs de fonds et des ONG, ainsi que les coordonnateurs de projets en cours de financement par le FIDA. En s'appuyant sur l'analyse de la pauvreté et les recommandations de l'atelier de revue du portefeuille, la CPMT a fourni ses orientations pour l'élaboration de la nouvelle stratégie, en particulier en ce qui concerne le renforcement du rôle, des responsabilités et des capacités des OP, notamment en matière de services; l'intégration des petits producteurs dans le développement des filières; et le soutien à des dynamiques de développement inclusives. Un aide mémoire reprenant les constats de la mission et les orientations pour le COSOP a été présenté le 18 mars 2008 au cours d'une réunion de restitution présidée par le Vice-Ministre chargé de la Planification et regroupant les coordonnateurs des projets FIDA et d'autres membres de la CPMT. Les conclusions principales contenues dans l'aide mémoire portent sur la poursuite par le FIDA de l'évolution de ses activités vers le soutien au développement des opportunités économiques en vue d'améliorer les revenus et les conditions de vie des familles rurales et; le soutien, à travers l'ensemble de ses actions, d'un objectif général d'équité et d'inclusion des plus pauvres dans les dynamiques qui seront appuyées par le programme.
- L'aide mémoire approuvé par le gouvernement a servi de base à l'élaboration d'une première mouture du COSOP. Les objectifs stratégiques de l'intervention du FIDA contenus dans cette première mouture sont conformes aux orientations présentées dans l'aide mémoire. Ils comprennent: i) l'augmentation de la sécurité alimentaire et des revenus des ruraux pauvres en facilitant leur accès aux nouvelles opportunités économiques; ii) le renforcement des organisations des ruraux pauvres pour qu'ils puissent accéder aux services et aux ressources et participer aux politiques de développement rural et; iii) la facilitation de la participation des femmes et des groupes vulnérables aux dynamiques économiques soutenues par le programme.
- La première mouture du COSOP a été examinée au cours de sa deuxième réunion tenue le 7 mai 2008. Les principaux commentaires issus de cette réunion portent sur: i) la hausse du pourcentage des femmes bénéficiaires des interventions du FIDA; ii) la question de risque lié au foncier qu'il fallait souligner dans le document du COSOP et; le renforcement accéléré des capacités des OP et des prestataires privés pour pouvoir reprendre progressivement certains des services assurés par les services publics, notamment les DPAE. D'autres corrections proposées par la CPMT sont indiquées dans le procès verbal de la réunion du 7 mai

2008. La version du COSOP incorporant les commentaires et corrections de cette réunion a été distribuée à la CPMT interne du FIDA qui s'est réuni le 21 mai 2008 et a émis des commentaires portant notamment sur la nécessité de: i) souligner davantage les aspects de la production et de la commercialisation auxquelles les objectifs stratégiques 2 & 3 sont liés et; faire référence dans l'objectif stratégique 1 au défi du stockage comme contribution à la disponibilité des produits agricoles pour la consommation et la vente.

- En marge de la deuxième réunion de la CPMT, des consultations ont eu lieu avec la Banque mondiale et le PAM. À l'issue de la réunion avec la Banque mondiale, il a été convenu d'élaborer une matrice de concordance des stratégies FIDA (COSOP) et Banque mondiale (CAS) avec le GPRS. Cette matrice a été préparée, discutée et finalisée début juin 2008, et incorporée dans les versions finales du COSOP et du CAS. Les cadres de gestion des résultats des autres bailleurs tels que la BAfD pourront bien s'intégrer dans cette matrice. La réunion avec le PAM a examiné les possibilités de collaboration entre les projets FIDA et le PAM. En plus de la poursuite de la collaboration axée sur les activités d'aménagement des marais et de protection des bassins versants, cette collaboration pourra également porter sur la nutrition à assise communautaire, l'appui aux groupements/associations de femmes à travers le *Food for training* et les activités génératrices de revenus (AGR). En outre, le PAM compte expérimenter à partir de 2009 le programme *Cash for work* dans les zones communes d'intervention.
- La version du COSOP incorporant les commentaires de la CPMT pays et de la CPMT interne FIDA a été validée par la CPMT-pays le 3 juin 2008 moyennant quelques corrections essentiellement de forme qui ont été intégrées dans le document. Cette version prend également en considération certains commentaires issus de la revue interne du FIDA et de la revue externe (FAO et Banque mondiale) sur l'amélioration de la qualité du COSOP dans le cadre du *Quality Enhancement*. La version finale du COSOP a été examinée par le Comité chargé des stratégies opérationnelles et de l'orientation des politiques (OSC) le 1<sup>er</sup> juillet 2008, suivi par une session de *Quality Assurance*.
- En conclusion, il convient de noter que le processus d'élaboration du COSOP a été marqué par la participation active de tous les partenaires. En plus des coordonnateurs des projets FIDA et des services étatiques, les réunions de la CPMT pays ont regroupé des représentants des bailleurs de fonds (notamment Belgique, Banque mondiale, l'Union européenne, FAO, PAM, Programme des Nations Unies pour le développement (PNUD), et USAID), des ONG (7 représentants), et des OP (3 représentants). Cette participation couplée avec la revue interne et externe organisée au niveau du FIDA constitue une garantie de la qualité du COSOP et son appropriation par les partenaires concernés. Ceci facilitera le suivi de la mise en œuvre du COSOP.

**Données économiques de base**

<b>Land area (km<sup>2</sup> thousand) 2005 1/</b>	26	<b>GNI per capita (USD) 2005 1/</b>	100
<b>Total population (million) 2005 1/</b>	7.55	<b>GDP per capita growth (annual %) 2005 1/</b>	-3
<b>Population density (people per km<sup>2</sup>) 2005 1/</b>	294	<b>Inflation, consumer prices (annual %) 2005 1/</b>	13
<b>Local currency</b> Burundi Franc (BIF)		<b>Exchange rate: USD 1 = BIF 1 190</b>	
<b>Social Indicators</b>		<b>Economic Indicators</b>	
Population (average annual population growth rate) 1999-2005 1/	2.8	GDP (USD million) 2005 1/	800
Crude birth rate (per thousand people) 2005 1/	45	GDP growth (annual %) 1/ 2000	-0.9
Crude death rate (per thousand people) 2005 1/	18	2005	0.9
Infant mortality rate (per thousand live births) 2005 1/	114	Sectoral distribution of GDP 2005 1/	
Life expectancy at birth (years) 2005 1/	45	% agriculture	35
Number of rural poor (million) (estimate) 1/	n/a	% industry	20
Poor as % of total rural population 1/	n/a	% manufacturing	9
Total labour force (million) 2005 1/	3.83	% services	45
Female labour force as % of total 2005 1/	52	Consumption 2005 1/	
<b>Education</b>		General government final consumption expenditure (as % of GDP)	28
School enrolment, primary (% gross) 2005 1/	85	Household final consumption expenditure, etc. (as % of GDP)	87
Adult illiteracy rate (% age 15 and above) 2005 1/	n/a	Gross domestic savings (as % of GDP)	-16
<b>Nutrition</b>		<b>Balance of Payments (USD million)</b>	
Daily calorie supply per capita	n/a	Merchandise exports 2005 1/	111
Malnutrition prevalence, height for age (% of children under 5) 2005 2/	63	Merchandise imports 2005 1/	267
Malnutrition prevalence, weight for age (% of children under 5) 2005 2/	45	Balance of merchandise trade	-157
<b>Health</b>		Current account balances (USD million) before official transfers 2005 1/	-282
Health expenditure, total (as % of GDP) 2005 1/	3 a/	after official transfers 2005 1/	-256
Physicians (per thousand people)	0 a/	Foreign direct investment, net 2005 1/	1
Population using improved water sources (%) 2004 2/	79	<b>Government Finance</b>	
Population with access to essential drugs (%) 2/	n/a	Cash surplus/deficit (as % of GDP) 2005 1/	n/a
Population using adequate sanitation facilities (%) 2004 2/	36	Total expenditure (% of GDP) 2005 1/	n/a
<b>Agriculture and Food</b>		Total external debt (USD million) 2005 1/	1 322
Food imports (% of merchandise imports) 2005 1/	6	Present value of debt (as % of GNI) 2005 1/	131
Fertilizer consumption (hundreds of grams per ha of arable land) 2005 1/	26 a/	Total debt service (% of GNI) 2005 1/	5
Food production index (1999-01=100) 2005 1/	104 a/	Lending interest rate (%) 2005 1/	19
Cereal yield (kg per ha) 2005 1/	1 329	Deposit interest rate (%) 2005 1/	n/a
<b>Land Use</b>			
Arable land as % of land area 2005 1/	39 a/		
Forest area as % of total land area 2005 1/	6		
Irrigated land as % of cropland 2005 1/	2 a/		

a/ Data are for years or periods other than those specified.

1/ World Bank, World Development Indicators database CD ROM 2007

2/ UNDP, Human Development Report, 2007/2008

## Cadre de gestion des résultats

Alignement sur la stratégie du pays	Résultats clés			Objectifs institutionnels/ politiques
Stratégie et cibles de la réduction de la pauvreté	Objectifs stratégiques du COSOP	Résultats que le FIDA espère influencer	Résultats d'étapes	Activités de dialogue politique/stratégique
<p><b>Axe n° 1:</b> Amélioration de la gouvernance et de la sécurité, d'une part, par le renforcement de la culture démocratique et la promotion d'une administration publique efficace, et, d'autre part, par le renforcement de la paix et le rétablissement de la libre circulation sur l'ensemble du territoire.</p>	<p><b>OS 2 –</b> Renforcer les organisations des ruraux pauvres pour qu'ils puissent accéder aux services et aux ressources et participer à l'élaboration des politiques de développement rural.</p>	<p>2.1 Les CDC sont reconnus et en mesure d'appuyer le développement économique inclusif.</p> <p>2.2 Les OP sont organisées et structurées de manière à fournir des services de proximité à leurs membres et de manière plus générale aux populations rurales défavorisées.</p> <p>2.3 Les producteurs agricoles participent à l'élaboration et au suivi des politiques sectorielles, ainsi qu'au développement des filières prioritaires par l'intermédiaire de leurs organisations.</p>	<p>2.11 500 CDC sont capables de planifier et suivre la mise en œuvre des plans de développement local et d'appuyer la promotion d'un développement économique inclusif.</p> <p>2.2 Les OP, regroupant au moins 30% des producteurs/trices de la zone d'intervention du programme, fournissent des services adaptés et compétitifs en matière d'appui à la production, à la demande de leurs membres, dont 60% se déclarent satisfaits.</p> <p>2.3 Des plateformes de concertation réunissant d'une part des représentants des OP et du ministère chargé de l'agriculture et de l'élevage, d'autre part des représentants des OP et d'autres acteurs de filières prioritaires se réunissent au moins quatre fois par an et prennent des décisions conjointes en matière de développement agricole, de sécurité alimentaire et de filières.</p>	<p>2.1 Adaptation de la loi communale de façon à refléter le rôle des CDC dans la mise en œuvre de la décentralisation (PTRPC).</p>
<p><b>Axe n° 3:</b> Développement du capital humain, par l'amélioration de l'accessibilité et de la qualité des services sociaux de</p>	<p><b>OS 3 –</b> Faciliter la participation des femmes et des groupes vulnérables aux dynami-</p>	<p>3.1 Les stratégies et plans d'action de développement local et national comprennent des approches inclusives facilitant l'accès des femmes et des plus vulnérables à l'économie de marché.</p>	<p>3.1 Des stratégies et plans d'action favorisant l'amélioration de la production et de la commercialisation par les femmes et les groupes vulnérables sont élaborées avant fin 2010, et mises en œuvre avant fin 2014 au niveau des institutions décentralisées et des OP, ainsi que des politiques sous-sectorielles</p>	<p>3.1 Appui à l'élaboration et la mise en œuvre d'une stratégie et d'un plan d'action genre par le MINAGRIE.</p> <p>3.2 Promotion de</p>



<p>base, et par la réinsertion des sinistrés du conflit</p> <p><b>Axe n° 4:</b> Lutte contre le VIH/sida par la prévention de la propagation du VIH/sida et l'aide sanitaire et sociale aux personnes affectées.</p>	<p>ques de développement économique soutenues par le programme.</p>	<p>3.2 Les femmes participent au processus de décision et ont un accès équitable aux bénéfices générés par les nouvelles dynamiques économiques.</p>	<p>et filières soutenus par les projets.</p> <p>3.2A l'horizon 2014, les femmes représentent 40% des clients des services d'appui, 40% des membres des OP et des CDC ainsi que de leurs structures décisionnelles et 40% de la clientèle des IMF soutenus par le programme et bénéficient des plus-values générées par les activités (20%; 30% et 40% à fin 2011, respectivement).</p>	<p>mesures d'insertion des groupes/ régions défavorisés dans les dynamiques de croissance. au sein du CSLP.</p>
--	---	--	--	---

Section B: Matrice de concordance stratégique

Cadre stratégique de croissance et de lutte contre la pauvreté (CSLP), 2006-2010	Stratégie pays du FIDA (COSOP) 2009-2014		Stratégie pays de la Banque mondiale (CAS) 2008-2012	
Axes stratégiques prioritaires	Objectifs stratégiques	Résultats que le FIDA espère influencer	Objectifs stratégiques	Résultats que la Banque mondiale espère influencer
<p><b>Vision à long terme du CSLP:</b> Un développement centré sur la valorisation du citoyen burundais en tant qu'acteur et premier bénéficiaire du progrès dans le respect de l'équité, de l'égalité des genres, de la participation, de la transparence et de la justice.</p>	<p><b>Objectif général</b> Contribuer à la mise en œuvre du CSLP en facilitant la participation des ruraux pauvres à une croissance économique équitable et durable.</p>	<p><b>Résultat général</b> Réduction de l'incidence de la pauvreté dans les zones du programme-pays à travers d'une augmentation de la sécurité alimentaire et des revenus des ruraux pauvres.</p>	<p><b>Objectif général</b> Appuyer le Gouvernement du Burundi dans l'exécution du CSLP</p>	<p><b>Résultat général</b> La Banque Mondiale a apporté un concours à l'exécution du CSLP dans les domaines ciblés</p>
<p><b>Axe n°1:</b> Amélioration de la gouvernance et de la sécurité, d'une part, par le renforcement de la culture démocratique et la promotion d'une administration publique efficace, et, d'autre part, par le renforcement de la paix et le rétablissement de la libre circulation sur l'ensemble du territoire.</p>	<p><b>OS 2 – Renforcer les organisations des ruraux pauvres pour qu'ils puissent accéder aux services et aux ressources et participer à l'élaboration des politiques de développement rural.</b></p>	<p>2.1 Les CDC sont reconnus et en mesure d'appuyer le développement économique inclusif.</p> <p>2.2 Les OP sont organisées et structurées de manière à fournir des services de proximité à leurs membres et de manière plus générale aux populations rurales défavorisées.</p> <p>2.3 Les producteurs agricoles participent à l'élaboration et au suivi des politiques sectorielles, ainsi qu'au développement des filières prioritaires par l'intermédiaire</p>	<p><b>SO 2 - Improving access to social services and consolidation of social stability</b></p>	<p>2.1. Increased demobilization and reintegration of ex-combatants and refugees</p> <p>2.2. Improved budget preparation, execution, accounting and control</p>

Cadre stratégique de croissance et de lutte contre la pauvreté (CSLP), 2006-2010	Stratégie pays du FIDA (COSOP) 2009-2014		Stratégie pays de la Banque mondiale (CAS) 2008-2012		
	Axes stratégiques prioritaires	Objectifs stratégiques	Résultats que le FIDA espère influencer	Objectifs stratégiques	Résultats que la Banque mondiale espère influencer
			de leurs organisations.		
<b>Axe n° 2:</b> Promotion d'une croissance économique durable et équitable, par l'augmentation des capacités contributives des secteurs porteurs de croissance, le développement durable du secteur privé ainsi que la diversification des opportunités d'emploi et de revenus.	<b>OS 1</b> – Faciliter l'accès des ruraux pauvres aux nouvelles opportunités économiques.	<p>1.1 La production et la commercialisation par les petits producteurs sont durablement améliorées à travers de nouvelles opportunités de production, de plus-value au sein de filières compétitives et d'accès aux marchés.</p> <p>1.2 Les petits producteurs ont accès à des services de proximité adaptés à leurs besoins, efficaces et compétitifs.</p> <p>1.3 De nouveaux emplois non agricoles sont créés en milieu rural.</p>	<b>SO 1</b> – Promote sustainable and broad-based economic growth.	<p>1.1 Increased agriculture productivity</p> <p>1.2 Increased labor intensive public works activities</p> <p>1.3 Improved business environment for business growth</p>	
<b>Axe n° 3:</b> Développement du capital humain, par l'amélioration de l'accessibilité et de la qualité des services sociaux de base, et par la réinsertion des sinistrés du conflit	<b>OS 3</b> – Faciliter la participation des femmes et des groupes vulnérables aux dynamiques de développement économique soutenues par le programme.	<p>3.1 Les stratégies et plans d'action de développement local et national comprennent des approches inclusives facilitant l'accès des femmes et des plus vulnérables à l'économie de marché.</p> <p>3.2 Les femmes participent au processus de décision et ont un accès équitable aux bénéfices générés par les nouvelles dynamiques</p>	<b>SO 2</b> - Improving access to social services and consolidation of social stability	<p>2.3 Improve access to and quality of primary education</p> <p>2.4 Increased access to and quality of health services</p> <p>2.5 Increased access to safe water</p> <p>2.6 Increased support to vulnerable groups</p>	

Cadre stratégique de croissance et de lutte contre la pauvreté (CSLP), 2006-2010	Stratégie pays du FIDA (COSOP) 2009-2014		Stratégie pays de la Banque mondiale (CAS) 2008-2012		
	Axes stratégiques prioritaires	Objectifs stratégiques	Résultats que le FIDA espère influencer	Objectifs stratégiques	Résultats que la Banque mondiale espère influencer
		économiques. 3.3 La sécurité alimentaire des ménages dans les zones couvertes par le programme est augmentée.			
<b>Axe n° 4:</b> Lutte contre le VIH/sida par la prévention de la propagation du VIH/sida et l'aide sanitaire et sociale aux personnes affectées.	<b>OS 3 –</b> Faciliter la participation des femmes et des groupes vulnérables aux dynamiques de développement économique soutenues par le programme.	3.1 Les stratégies et plans d'action de développement local et national comprennent des approches inclusives facilitant l'accès des femmes et des plus vulnérables à l'économie de marché.	<b>SO 2 -</b> Improving access to social services and consolidation of social stability	2.7 Increase the coverage and utilization of preventive and treatment services among groups highly vulnerable to or affected by HIV/AIDS	

## Cadre de gestion des résultats du COSOP précédent

Narrative Summary	Verifiable Indicators	Means of Verification	Assumptions/Risks
<p><b>Goal:</b></p> <p>Community reconciliation, enduring peace/security, and reconstruction of the social, human and economic capital of rural poor households in IFAD project areas.</p>	<p>In the IFAD project areas:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• Record of persisting insecurity and armed conflict</li> <li>• Record of governance and political stability</li> <li>• Overall economic performance</li> <li>• Human development indicators</li> <li>• Evolution of signals of environmental stress</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• Government reports</li> <li>• Other sources to be determined</li> <li>• National statistics and reports of the projects' M&amp;E unit</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• continued commitment of all parties to peace and political stability</li> <li>• continued government commitment to poverty reduction and to administration decentralization</li> <li>• government support for civil society organizations and for outsourcing delivery of public services to NGOs and private enterprise</li> <li>• significant foreign debt re-negotiation</li> </ul>
<p><b>Purposes:</b></p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• testing a system of local governance that encourages reconciled communities to plan, implement, manage, and maintain assets and other resources devolved to them on a matching grant basis</li> <li>• assisting vulnerable households in re-establishing a minimum sustainable livelihood</li> <li>• testing effective measures to secure equal opportunities for women for participation in project activities and for sharing project benefits, particularly with regard to access to education, productive assets and social services</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• representatives of poor households hold decision-making positions within local governments</li> <li>• service providers trained in a community-driven development (CDD) approach and adequately performing their CDD tasks</li> <li>• exit of very poor</li> <li>• households from conditions of high vulnerability</li> <li>• public services respond to peoples demands</li> <li>• women's groups participate in IFAD project activities</li> <li>• women trained in functional literacy, and other technical skills</li> <li>• pilot attempts at establishing financially sustainable MFIs prove successful</li> <li>• new methods of agricultural technology generation and transfer are internalized by extension workers and farmers</li> <li>• increased farmer cash earnings</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• IFAD institutional assessment studies to monitor the impact of community heterogeneity on project performance and CDD approach</li> <li>• Ad hoc participatory rural appraisals (PRAs) involving households belonging to target group and vulnerable households</li> <li>• Specific reporting on gender constraints and project performance with respect to the participation of women</li> <li>• IFAD project design to include instruments of accountability for the target group, and reporting on the participatory workshops evaluating service providers' performance</li> <li>• Improved progress reporting by IFAD PCUs</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• capacity-building at the lower levels of local government and at the local group level tightly linked to specific community project implementation</li> <li>• social stratification in rural areas is not an impediment to the empowerment of the poor under the present governance setting</li> <li>• training of community facilitators, government officers and other local service providers is sufficient incentive for successful introduction of the CDD approach</li> <li>• export crop-based projects with links to private enterprises can be effectively targeted at the poor</li> </ul>

Narrative Summary	Verifiable Indicators	Means of Verification	Assumptions/Risks
<ul style="list-style-type: none"> <li>• testing ways and means of starting a sustainable network of microfinance institutions (MFIs) linked to the formal banking system</li> <li>• contributing to the national fight against HIV/AIDS</li> <li>• introducing participatory diagnosis of farmers' problems, support to genuine local farmer innovators and demand-driven agricultural research and development</li> <li>• improving market linkages for rural poor households by enhancing all potential opportunities for income-generation, including export crop production and related off-farm activities</li> </ul>	<p>through higher production and better producer prices</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• cooperatives of poor households participate in commercial enterprises processing/marketing their products</li> <li>• improved natural resource management (NRM) practices adopted</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• Improved procurement procedures and practices</li> <li>• Improved financial reporting and control</li> <li>• Ad hoc consultation with communities for in-depth impact assessment</li> </ul>	

## Nouveaux projets durant la période du COSOP

### I. Projet 1

**Financement indicatif du FIDA:** environ 8,5 millions USD, cofinancements à rechercher

**Démarrage:** début 2010

**Ministère de tutelle:** Ministère chargé de la planification

**Objectif:** Relancer la production agricole et répondre aux nouvelles opportunités économiques dans le secteur agricole

1. **Capitaliser sur les institutions créées.** Suite à la demande de M<sup>me</sup> la Ministre de l'économie, des finances et de la coopération au développement, le premier projet constituera une suite aux activités du Projet de relance et de développement du monde rural (PRDMR) et permettra d'accompagner la mise en œuvre du crédit de l'OPEP portant sur le financement d'infrastructures socio-économiques, qui vient tout juste d'être débloqué. Il sera exécuté dans les mêmes provinces (Cibitoke, Karuzi, Kayanza et Gitega) et la possibilité d'une extension à d'autres provinces sera envisagée en fonction des ressources disponibles. Le projet sera sous la tutelle du même ministère que le PRDMR. Il s'appuiera sur les acquis de ce dernier mais son orientation sera différente. En effet, le PRDMR a été conçu en 1998, dans le contexte de guerre civile qui prévalait avant la signature des accords de paix d'Arusha (2000). Il est centré sur le développement communautaire tant social qu'économique et sur une relance de la production ciblant principalement les plus pauvres. Le nouveau projet s'inscrit dans le cadre des axes stratégiques du nouveau COSOP, c'est-à-dire: (i) le soutien au développement des opportunités économiques en vue d'améliorer la sécurité alimentaire, les revenus et les conditions de vie des familles rurales; (ii) la restauration de la cohésion sociale et le rétablissement d'une gouvernance démocratique locale; et (iii) la promotion de l'équité et d'inclusion des plus pauvres dans les dynamiques appuyées par le programme.

2. Toutefois, il conserve certaines des activités du PRDMR qui visaient à restaurer le capital productif des familles affectées par la guerre, éventuellement en adaptant la méthodologie du projet de façon que les mécanismes soient plus durables et moins générateurs de dépendance. A ce titre, ce nouveau projet constitue une charnière entre une assistance plus tournée vers l'appui humanitaire et l'aide à la réinstallation<sup>1</sup>, et un appui au développement économique.

3. En conséquence:

- *Certaines activités du PRDMR seront probablement maintenues*, en particulier celles qui visent à l'augmentation de la production et la productivité rurale: (i) la reconstitution du cheptel à travers les chaînes de solidarité, qui a prouvé son efficacité; (ii) la multiplication de semences, mais en veillant à la viabilité des filières de multiplication/distribution promues et en harmonisant l'approche avec la FAO et le futur projet semencier financé par la Belgique; (iii) le soutien aux cultures vivrières, mais dans le cadre des filières qui seront sélectionnées et avec l'objectif de favoriser leur commercialisation; (iv) l'aménagement des marais et la protection des bassins versants, dans le cadre également des filières prioritaires; (v) la recherche en milieu paysan, en liaison avec les filières prioritaires et de manière compétitive; (vi) le renforcement des capacités des CDC, mais en centrant les efforts surtout sur leurs capacités de contribuer à la promotion du développement économique, l'inclusion des plus démunis et des femmes dans les dynamiques économiques locales et la prévention/gestion des conflits; (vii) le renforcement de

---

<sup>1</sup> Compte tenu aussi du fait que celle-ci reste financée par divers bailleurs de fonds, dont le HCR, ECHO, les Pays-Bas, la Suède, la Norvège, la Belgique...

la participation des femmes dans les activités productives, en veillant à ce qu'elles aient un accès équitable aux services, aux organisations de producteurs, au pouvoir de décision au sein de ces organisations et aux revenus; (viii) l'appui aux DPAE, mais en l'inscrivant dans le cadre de contrats-objectifs annuels pour l'exécution de missions déterminées et en recentrant les interventions des DPAE pour favoriser l'émergence de prestataires de services privés (par exemple les distributeurs d'intrants, les institutions de microfinance, ...) et associatifs (les organisations de producteurs); (ix) l'alphabetisation et l'information.

- Certaines activités ne seront pas reconduites, en particulier: (i) la construction d'infrastructures socio-économiques (mais elles seront financées dans le cadre du crédit de l'OFID); (ii) la construction de nouveaux Centres de développement familial – en revanche l'appui aux CDF sera poursuivi selon les mêmes modalités que ce qui est envisagé pour les DPAE; (iii) la mise en place de nouveaux CDC et la planification communautaire et communale (qui sera prise en charge par le projet *Gutwara Neza* financé par l'Union européenne); (iv) la distribution de kits agricoles et les dons d'engrais.

#### 4. **Expérimentation d'une nouvelle approche autour de filières prioritaires.**

En outre, le projet testera une nouvelle approche centrée sur deux ou trois filières prioritaires, dont la pré-sélection sera effectuée dans le cadre d'une mission préparatoire en août 2008. Compte tenu des critères définis par le COSOP pour le choix des filières prioritaires, la sélection pourrait notamment prendre en compte les filières suivantes: *le café* (qui est cultivé par un grand nombre de ménages, dispose d'un fort potentiel de croissance si l'on régénère les plantations vieillissantes et est recherché sur les marchés de spécialité pour ses qualités gustatives); *la banane* (qui dispose d'un fort potentiel de rentabilité, est cultivée dans tout le pays, résiste bien aux variations climatiques et contribue aussi à la sécurité alimentaire); *le riz* (pour lequel il existe un important déficit de production pour couvrir la consommation nationale et qui contribue aussi à la sécurité alimentaire); *les fruits et les produits horticoles*. Une analyse des filières qui pourraient être accessibles aux femmes, et disposer d'un bon potentiel de croissance de la production et des revenus devrait en outre être conduite par la mission de pré-sélection.

5. **Un rôle central pour les organisations de producteurs.** Cette approche confiera un rôle central aux organisations de producteurs. Elle aura pour objectif de les appuyer dans:

- *l'intensification de la production* et l'augmentation tant des quantités que de la qualité des volumes produits, en réponse à la demande de marchés identifiés;
- *l'amélioration de l'accès aux services*, et en particulier à l'approvisionnement en intrants, à l'appui-conseil et la formation, aux nouvelles technologies et aux résultats de la recherche, ainsi qu'au financement. Pour ce dernier, des schémas associant organisations de producteurs et institutions financières seront également testés;
- *l'amélioration de la commercialisation des produits* afin qu'ils puissent obtenir des prix plus rémunérateurs, en explorant en particulier les possibilités de contractualisation entre OP, d'une part, et opérateurs économiques (exportateurs, transformateurs et commerçants) d'autre part, comme cela existait avant la guerre. Cette formule a l'avantage, pour le producteur, de lui ouvrir l'accès à un marché et de compenser la prise de risque que représentent l'adoption de nouvelles pratiques agricoles, voire l'introduction d'une nouvelle culture, par l'assurance d'un débouché et d'un prix rémunérateur. L'avantage pour l'opérateur est qu'il lui permet de sécuriser son approvisionnement en quantité et en qualité pour répondre à la demande du marché;
- *le renforcement de leurs capacités de structuration, de gestion et de gouvernance*. Une attention particulière sera attachée à l'inclusion dans les OP et dans leurs instances de décision des producteurs plus démunis et en particulier des femmes.

6. Les appuis pourront être dirigés tant vers les organisations de producteurs elles-mêmes dans les domaines où elles ont un avantage comparatif, que vers les prestataires susceptibles de leur fournir des services, en réponse aux besoins des producteurs (notamment les DPAE et les institutions de microfinance). A titre d'exemple, l'appui à la



réalisation de parcelles de démonstration sur l'initiative des organisations de producteurs et avec la collaboration des DPAE pourrait être envisagé.

7. Le projet pourrait comprendre un petit volet d'appui aux organisations de producteurs structurées et disposant de faitières au niveau national ou provincial, qui aura pour objet de promouvoir et de faciliter leur participation au dialogue et à la concertation avec les acteurs de l'élaboration, la mise en œuvre et le suivi des politiques au niveau national.

8. **Infrastructures.** Enfin, le projet pourrait inclure un volet d'infrastructures, qui sera lié aux besoins des filières sélectionnées et dont l'importance dépendra du financement disponible et qui pourra notamment comprendre: des aménagements hydro-agricoles et de petite irrigation; des infrastructures de commercialisation (conservation, stockage, transformation primaire); la réhabilitation de pistes pour faciliter l'écoulement des produits.

9. **Unité de coordination du projet.** Pour faciliter la poursuite des activités sans hiatus entre la fin du PRDMR et le démarrage du nouveau projet, l'équipe actuelle pourra être reconduite, dans la mesure de ce qui est compatible avec la nouvelle approche centrée sur les filières et les organisations de producteurs. Des adaptations seront néanmoins nécessaires pour accompagner la nouvelle approche, notamment pour inclure un/des spécialistes en matière de promotion du développement des filières et de commercialisation. Parallèlement aux services communs fournis par la CAP, un accompagnement méthodologique sous la forme de consultations spécialisées sera également à prévoir.

## II. Projet 2

**Financement indicatif du FIDA:** environ 25 millions USD, cofinancements à rechercher  
**Démarrage:** 2011

**Ministère de tutelle:** Ministère chargé de l'Agriculture

**Objectif:** Créer des revenus durables pour les petits producteurs, y compris les plus démunis et les femmes, à travers l'insertion des exploitations familiales dans des filières profitables.

Le deuxième projet s'appuiera sur l'expérience du premier en matière de développement des filières et de renforcement des organisations de producteurs, en répliquant à une plus grande échelle l'approche qui y aura été testée. Aux filières du premier projet seront ajoutées environ trois nouvelles filières. La couverture géographique pourrait aussi éventuellement être augmentée.

10. En outre, l'approche du premier projet sera complétée par les volets suivants:

- *Activités non agricole.* Le choix des nouvelles filières sera déterminé aussi par les possibilités de promouvoir des activités de transformation et de conditionnement accessibles au groupe cible du FIDA (très petites et petites entreprises) en aval des activités de production agricole. Ce volet poursuivra un double objectif. D'une part, il permettra de créer des emplois ruraux non agricoles alors que la pression foncière devient insoutenable et que les capacités du secteur agricole d'accueillir les jeunes sans emploi se réduisent de plus en plus. D'autre part, il offrira aussi des débouchés supplémentaires aux productions agricoles. Une approche semblable à celle qui est prévue pour le développement des productions agricoles sera appliquée: appui à la structuration des producteurs en organisations performantes, démocratiques et inclusives, capables de fournir des services à leurs membres dans les domaines où elles ont un avantage comparatif; appui à d'autres prestataires de services en réponse aux besoins des producteurs. Pour soutenir le développement des activités non agricoles, le volet infrastructures de ce projet pourra aussi couvrir l'électrification rurale.
- *Information.* Pour améliorer leur performance tant en matière de production qu'en matière de commercialisation, les producteurs ont besoin d'une information régulière sur les prix, les techniques, les marchés, le développement des filières etc. Le projet inclura un volet qui aura pour objectif de mettre en place un système durable de mise à disposition de ces informations au bénéfice des producteurs de sa zone d'intervention et pour les filières dont il assurera la promotion. Ce volet, qui sera mis en œuvre, de préférence dans le cadre d'une organisation de filière, comprendra l'identification des informations utiles aux producteurs, ainsi que la collecte, le traitement, l'analyse et la diffusion de ces informations.
- *Concertation.* En s'appuyant sur le volet précédent, le projet appuiera le développement et l'animation des mécanismes de concertation entre les acteurs des filières sélectionnées au niveau provincial et national, afin de nouer un dialogue autour des contraintes affectant le développement des filières et la recherche de solutions qui permettraient de les résoudre.
- *Accès aux services financiers.* En s'appuyant sur les premières expériences conduites par le premier projet, le second projet soutiendra l'amélioration de l'accès des producteurs à des services financiers adaptés à leurs besoins de financement. A cet effet, il appuiera l'extension de services financiers décentralisés et la promotion de produits financiers innovants (leasing, assurance, capital risque...) par l'intermédiaire de différents acteurs: institutions de microfinance (IMF), organisations de producteurs, banques commerciales etc. Il pourra en particulier: (i) appuyer les IMF pour qu'elles développent et adaptent leurs services en accord avec les besoins des petits producteurs impliqués dans les filières soutenues par le projet; (ii) appuyer l'extension des réseaux pour faire face à la demande locale; (iii) renforcer les capacités des caisses locales implantées dans la zone du projet; (iv) appuyer les organisations de producteurs pour qu'elles puissent développer certains services financiers (crédits de

- campagne), en liaison avec les IMF; (v) favoriser l'articulation entre IMF et banques commerciales de façon que les secondes puissent refinancer les premières .
- *Appui institutionnel au ministère chargé de l'Agriculture.* Enfin le projet pourrait comprendre un volet d'appui au ministère chargé de l'Agriculture au niveau national. Le contenu de ce volet sera défini sur la base d'une analyse institutionnelle du ministère au moment de la formulation. Il tiendra compte aussi des résultats du Projet d'appui institutionnel au MINAGRIE, financé par la Belgique, qui devrait être lancé cette année pour une durée de trois ans. En tout état de cause, ce volet devra notamment permettre d'exploiter l'expérience acquise par ce projet en matière de développement des filières pour alimenter les politiques sous-sectorielles de l'agriculture. Il devrait aussi faciliter la concertation au niveau national entre, d'une part, le ministère chargé de l'Agriculture, et d'autre part, les acteurs des filières soutenues par le projet et les organisations de producteurs.

## Dossier-clé 1: Pauvreté rurale et secteur agricole rural

Domaines prioritaires	Groupes concernés	Principaux problèmes	Mesures requises
<b>Productivité de l'agriculture et de l'élevage</b>	Tous les producteurs.	<ul style="list-style-type: none"> <li>• Déficits pluviométriques récurrents;</li> <li>• Érosion des sols et baisse de la fertilité;</li> <li>• Faible maîtrise de la gestion des eaux;</li> <li>• Déficit alimentaire quantitatif et qualitatif (protéines) des populations rurales;</li> <li>• Faiblesses de moyens et inefficacité des services d'appui aux producteurs et offre technologique insuffisante (appuis-conseil, recherche, service de proximité en santé animale, services financiers, services de commercialisation, de distribution et de transport, etc.);</li> <li>• Faible accès des femmes à tous les services d'appui;</li> <li>• Le système public de vulgarisation est inefficace parce qu'il manque de moyens humains, matériels et logistiques, n'est pas mu par la demande et ne tient pas compte des sexo-spécificités;</li> <li>• Thèmes de recherche et de vulgarisation peu orientés vers les préoccupations des agri-éleveurs;</li> <li>• Faible accès aux intrants (semences et ressources animales améliorées, outillage, fertilisants, produits phytosanitaires, produits vétérinaires, outils de transformation..): (i) faible pouvoir d'achat des populations, (ii) déficit de disponibilité;</li> <li>• Faible compétitivité des cultures de rente et dépendance forte vis-à-vis des prix internationaux;</li> <li>• Faible niveau de formation des agri-éleveurs et analphabétisme;</li> <li>• Etat sanitaire du cheptel déficient et absence de suivi épidémiologique;</li> <li>• Budget national alloué à l'agriculture et élevage très faible;</li> <li>• Manque d'opportunités d'emplois et de revenus en dehors du secteur agricole.</li> </ul>	<p><u>Politiques</u></p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• Soutenir une augmentation importante de la part du budget national alloué de l'agriculture;</li> <li>• Elaborer une stratégie nationale sur les fertilisants et une stratégie nationale sur les semences.</li> </ul> <p><u>Productivité:</u></p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• Accroître le renouvellement de la fertilité des sols et la production de biomasse;</li> <li>• Intensifier la production et poursuivre la promotion de l'intégration agro-sylvo-pastorale;</li> <li>• Renforcer les services d'amélioration génétique et de conservation des semences (végétales et animales);</li> <li>• Libéraliser les filières de cultures de rente et améliorer l'utilisation optimale des facteurs de production;</li> <li>• Promouvoir la diversification des filières agro-industrielles.</li> </ul> <p><u>Services d'appui</u></p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• Créer une offre de services d'appui agricole répondant à la demande et aux besoins de petits exploitants en s'appuyant sur des partenariats entre les prestataires publics et privés, y compris les organisations de producteurs;</li> <li>• Renforcer et développer les services de santé animale de proximité et développer la concurrence sur le marché des médicaments vétérinaires;</li> <li>• Renforcer les services de suivi épidémiologique et des actions de prévention des maladies des animaux;</li> <li>• Développer des systèmes et produits financiers adaptés aux populations rurales les plus pauvres;</li> <li>• Développer les activités de transformation des produits agricoles et les opportunités de revenus non agricoles.</li> </ul> <p><u>Renforcement des capacités</u></p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• Faciliter l'accès des femmes, y compris des femmes mariées, aux services d'appui;</li> <li>• Améliorer la structuration et l'organisation des agri-éleveurs;</li> </ul>

Domaines prioritaires	Groupes concernés	Principaux problèmes	Mesures requises
<b>Sécurité foncière</b>	Petits producteurs, paysans sans terre et femmes exploitantes.	<ul style="list-style-type: none"> <li>• Réduction des superficies cultivables et des aires de pâturage en raison de la pression démographique;</li> <li>• Mise en culture non viable de terres marginales;</li> <li>• Morcellement et atomisation des exploitations déjà limitées;</li> <li>• 10% de la population sont sans terre et certains ménages louent des terres en raison de la petite taille de leurs exploitations;</li> <li>• Les femmes sont exclues de la succession en matière foncière;</li> <li>• Suite au morcellement continu des terres, la taille moyenne de l'exploitation agricole d'un ménage rural est d'environ 0,50 ha;</li> <li>• 80% de conflits en milieu rural sont des conflits fonciers.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• Développer et augmenter les surfaces cultivables des marais, élaborer un plan directeur de développement de l'irrigation;</li> <li>• Accélérer l'élaboration d'une politique nationale foncière et la révision du Code foncier;</li> <li>• Engager une concertation élargie afin de garantir la sécurité foncière aux pauvres, en particulier aux femmes chefs de ménage, et aux autres groupes vulnérables.</li> </ul>
<b>Accès aux marchés</b>	Petits producteurs.	<ul style="list-style-type: none"> <li>• Manque de réseaux de collecte et de commercialisation des produits de l'agriculture et de l'élevage et faible organisation et structuration des acteurs pour la commercialisation de leurs produits;</li> <li>• Déficit d'infrastructures adéquates, particulièrement les infrastructures de stockage et de transformation de produits;</li> <li>• Manque de savoir-faire sur la transformation des produits;</li> <li>• Déficit d'information sur les prix et sur les débouchés;</li> <li>• Mauvais état des pistes rurales;</li> <li>• Nombreux intermédiaires commerciaux;</li> <li>• Coûts de transaction élevés et faibles prix au départ de la ferme;</li> <li>• Faible compétitivité des produits sur les marchés régionaux et internationaux.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• Développer des réseaux de collecte/commercialisation des produits;</li> <li>• Développer les liens entre producteurs et marchés;</li> <li>• Faciliter l'accès aux marchés locaux et d'exportation en tirant profit des accords commerciaux et en développant l'information sur les débouchés;</li> <li>• Réaliser des études de marché pour la diversification des productions, la recherche de niches commerciales;</li> <li>• Organiser la collecte et la diffusion des prix et opportunités de marchés;</li> <li>• Organiser et structurer producteurs et filières;</li> <li>• Assurer la formation des producteurs et opérateurs en transformation et commercialisation des produits;</li> <li>• Promouvoir et appuyer la mise en place d'unités de transformation des produits;</li> <li>• Améliorer le réseau routier et les capacités de stockage;</li> <li>• Améliorer la qualité des produits pour les rendre plus compétitifs;</li> <li>• Garantir l'accès aux intrants en s'appuyant sur des partenariats entre les organisations de producteurs, le secteur privé et le MINAGRIE.</li> </ul>

Domaines prioritaires	Groupes concernés	Principaux problèmes	Mesures requises
<b>Accès aux services financiers</b>	Petits producteurs.	<ul style="list-style-type: none"> <li>• Accès très limité des populations rurales à des services financiers adaptés à leurs besoins;</li> <li>• La culture d'épargne et de crédit est peu développée en milieu rural;</li> <li>• Nombre élevé d'IMF, ayant des capacités institutionnelles limitées;</li> <li>• Le décret présidentiel réglementant la micro finance a été promulgué mais les mesures d'application ne sont pas encore diffusées;</li> <li>• Les petits producteurs n'ont pas généralement les garanties requises par les IMF, et encore moins les femmes;</li> <li>• Insuffisance des prestataires de services non financiers destinés à former les petits agriculteurs sur les mécanismes d'octroi et de gestion de micro crédits.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• Promotion et appui au développement de produits financiers appropriés au monde rural et agricole;</li> <li>• Instaurer un contexte institutionnel et politique favorisant la fourniture durable de services financiers en milieu rural;</li> <li>• Accroître l'aptitude des IMF et des réseaux connexes à fournir des services financiers adéquats aux petits exploitants;</li> <li>• Promouvoir la création de liens entre les IMF et le secteur bancaire formel;</li> <li>• Explorer de nouveaux instruments de crédit faisant appel aux organisations d'agriculteurs, au secteur privé et aux IMF;</li> <li>• Renforcer les capacités des prestataires de services non financiers.</li> </ul>
<b>Décentralisation</b>	Collectivités locales et ensemble de la population.	<ul style="list-style-type: none"> <li>• Faibles expériences et capacités des collectivités territoriales décentralisées nouvellement élues (conseils collinaires, conseils communaux, comités de développement communautaires) notamment pour la préparation, la mise en œuvre et le suivi des plans de développement communautaire (PDC);</li> <li>• Faible participation des femmes aux instances de décision;</li> <li>• Manque de ressources financières au niveau des communes;</li> <li>• Manque de personnel qualifié au niveau des communes;</li> <li>• Insuffisance de coordination des différents intervenants au niveau communale et colline;</li> <li>• Politisation des comités de développement communautaire (CDC).</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• Renforcer les capacités institutionnelles des communes et des CDC afin qu'ils puissent promouvoir un développement local bénéficiant aux pauvres;</li> <li>• Accroître la capacité des organisations de producteurs et d'autres groupes d'intérêts (y compris les groupes vulnérables) de participer aux processus décisionnels locaux;</li> <li>• Promouvoir la bonne gouvernance;</li> <li>• Réduire et éliminer les disparités entre genres;</li> <li>• Promouvoir et appuyer la participation des communautés et, en particulier des femmes et groupes vulnérables, aux processus de développement local (participation aux processus d'identification des priorités, des actions à conduire et du choix des bénéficiaires, du suivi de l'exécution et de l'évaluation participative des résultats).</li> </ul>

## Dossier-clé 2: Matrice des organisations (analyse des forces, faiblesses, opportunités et menaces)

Organisation	Points forts	Points faibles	Opportunités /menaces	Remarques
<b>Vice ministère chargé de la planification</b>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• Etude prospective Burundi 2025 en cours de préparation qui facilitera la préparation du prochain CSLP;</li> <li>• Vision globale de tous les programmes/projets nationaux;</li> <li>• Programme d'actions prioritaires (PAP) qui opérationnalise le CSLP.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• Instabilité/forte rotation des cadres;</li> <li>• Capacités insuffisantes du personnel en matière de planification, coordination et suivi des projets.</li> </ul>	<p><u>Opportunités</u></p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• La gestion des programmes axés sur les résultats et la responsabilité mutuelle du gouvernement et des bailleurs dans la mise en œuvre du CSLP (en conformité avec la déclaration de Paris) contribueront à améliorer les performances des projets/programmes.</li> </ul> <p><u>Menaces</u></p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• L'instabilité du personnel risque de le démotiver et de réduire ses capacités de coordonner les investissements publics et la mise en exécution des projets.</li> </ul>	
<b>MINAGRIE</b>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• Le document d'une nouvelle stratégie agricole nationale et le Plan national de sécurité alimentaire sont en cours de préparation.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• Faiblesse du budget du MINAGRIE (1,4% du budget national);</li> <li>• Très faible motivation et instabilité du personnel, accentuées par des salaires très bas;</li> <li>• Faibles capacités en matière de planification, programmation, coordination et suivi évaluation des activités à tous les niveaux;</li> <li>• Faible capacité de traduire les politiques dans les programmes concrets de mise en œuvre;</li> <li>• Insuffisance de moyens de fonctionnement au niveau central et local;</li> <li>• Le MINAGRIE conserve de nombreuses activités d'exécution.</li> </ul>	<p><u>Opportunités</u></p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• Appui important des donateurs à ce secteur;</li> <li>• L'appui institutionnel au MINAGRIE sur financement de la Belgique permettra d'améliorer la coordination et le S/E des activités agricoles;</li> <li>• Préparation d'une Stratégie nationale et d'un Cadre de dépenses sectorielles à moyen terme avec l'appui de la Banque mondiale</li> <li>• Mise en place prochaine d'un groupe sectoriel réunissant MINAGRIE et bailleurs de fonds.</li> </ul> <p><u>Menaces</u></p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• Risque de télescopage entre efforts soutenus respectivement par la Belgique et par la Banque mondiale.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• Augmenter le budget du MINAGRIE en rapport avec l'importance démographique et économique du secteur.</li> </ul>

<b>Ministère de l'environnement, de l'aménagement du territoire et des travaux publics</b>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• Cadre politique comprenant une politique sectorielle, une stratégie nationale pour l'environnement et un plan d'action environnemental, une stratégie nationale d'utilisation durable des terres, et un schéma directeur de l'aménagement des marais qui doit toutefois être actualisé;</li> <li>• Code de l'environnement;</li> <li>• Centre d'information environnementale;</li> <li>• Prise de conscience progressive sur la nécessité d'inclure les études environnementales dans tous les projets/programmes de développement des différents ministères concernés par l'environnement;</li> <li>• Participation des communautés locales dans la gestion des parcs et réserves naturelles sous l'égide de l'Institut national de la conservation de la nature;</li> <li>• Cadres techniques formés et compétents.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• Faiblesse du budget du ministère;</li> <li>• Insuffisance de ressources humaines;</li> <li>• Très faible motivation et instabilité du personnel;</li> <li>• Faibles capacités dans la coordination et le suivi évaluation des activités à tous les niveaux;</li> <li>• Faibles capacités de traduire les politiques dans les programmes concrets de mise en œuvre;</li> <li>• Insuffisances de moyens de fonctionnement au niveau central et local;</li> <li>• Approches divergentes des intervenants dans le reboisement.</li> </ul>	<p><u>Opportunités</u></p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• Volonté politique de veiller à la protection de l'environnement;</li> <li>• La stratégie nationale d'utilisation durable des terres facilitera la planification des intervenants dans le secteur rural.</li> </ul> <p><u>Menaces</u></p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• La protection de l'environnement n'est pas ancrée dans la culture de la population, ce qui ne favorise pas l'appropriation des politiques de protection de l'environnement par les communautés à la base.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• Investir dans l'éducation environnementale au niveau des communautés à la base;</li> <li>• Renforcer les capacités, de coordination et de suivi-évaluation des aspects environnementaux dans tous les secteurs d'activités.</li> </ul>
<b>Communes et communautés</b>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• Formations sur la planification participative dispensées aux communes et communautés de base;</li> <li>• Structure participative à tous les niveaux (CDC colline et commune);</li> <li>• Plans communaux de développement (PCD) et plans de développement communautaire déjà élaborés pour un bon nombre de communes et de collines;</li> <li>• Création en décembre 2007 d'un comité communal de développement communautaire (CCDC) et d'un comité de développement collinaire (CDC) pour appuyer le Conseil communal et le Conseil de colline;</li> <li>• Création du FONIC pour fournir des ressources financières aux pouvoirs publics locaux.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• Relations entre les administrateurs communaux et les services techniques déconcentrés non définies;</li> <li>• Base de ressources financières très limitée pour la plupart des communes;</li> <li>• Manque de personnel qualifié au niveau des communes et capacités limitées, particulièrement dans les domaines de la planification et de suivi-évaluation;</li> <li>• Insuffisance de coordination des différents intervenants au niveau communal et colline;</li> <li>• Faible maîtrise de l'approche décentralisation par les communautés.</li> </ul>	<p><u>Opportunités</u></p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• Plusieurs projets/programmes financés contribuent au renforcement des capacités au niveau décentralisé et à la création des infrastructures socio-économiques;</li> <li>• Tendance des projets à confier la maîtrise de l'ouvrage et la maîtrise de l'ouvrage délégué aux communes et aux communautés à la base.</li> </ul> <p><u>Menaces</u></p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• La politisation des CDC influe négativement sur leur gouvernance;</li> <li>• Le manque de ressources financières et de capacités fait obstacle à la réalisation des objectifs assignés aux communes.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• Augmenter les ressources financières des communes;</li> <li>• Augmenter et renforcer les capacités du personnel au niveau communal;</li> <li>• Exiger un minimum de niveau de formation de l'administrateur communal qui lui permette d'assurer la coordination des intervenants dans sa commune.</li> </ul>



<b>Institutions de microfinance (IMF)</b>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• Décret présidentiel réglementant la microfinance promulgué en juillet 2006;</li> <li>• Création d'une cellule microfinance au sein de la Banque centrale pour agréer les IMF et superviser leurs activités;</li> <li>• Réseau d'IMF (RIM) regroupant des IMF représentant 95% des activités de microfinance au Burundi et disposé à oeuvrer au renforcement des capacités des IMF et à harmoniser les démarches;</li> <li>• Capacités d'octroi de crédit renforcées à travers l'existence d'un fonds de micro-crédit rural et des lignes de crédit opérationnelles sur financement des projets de développement;</li> <li>• Mission spécifique de la BNDE de s'impliquer dans le financement du secteur agricole.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• Les décrets d'application de la loi sur la microfinance ne sont pas encore promulgués;</li> <li>• La politique nationale sur la microfinance n'est pas encore élaborée;</li> <li>• Insuffisance des ressources financières des IMF;</li> <li>• Secteur bancaire fragile, peu disposé à prendre des risques dans le secteur agricole;</li> <li>• Faible proportion de crédit agricole dans le portefeuille de crédit des IMF;</li> <li>• Faibles capacités des IMF et absence de liens avec le secteur bancaire formel;</li> <li>• Les IMF ne répondent pas en général aux besoins des petits agriculteurs;</li> <li>• Faibles capacités des IMF dans le suivi du recouvrement de crédits;</li> <li>• L'absence d'une centrale d'échange de risques peut contribuer à la hausse des taux d'impayés.</li> </ul>	<u>Opportunités</u> <ul style="list-style-type: none"> <li>• L'engouement manifesté par la population pour le micro-crédit constitue une bonne opportunité pour développer la microfinance.</li> <li>• L'étude en cours à la BRB sur le référentiel comptable des IMF facilitera la sortie des décrets d'application de la loi sur la microfinance.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• Accélérer l'élaboration d'une politique sur la microfinance;</li> <li>• Mettre en place la centrale d'échange sur la microfinance;</li> <li>• Il y a nécessité de renforcer l'accès des ruraux pauvres au crédit.</li> </ul>
<b>Organisations paysannes (OP)</b>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• Engouement des producteurs à se structurer en OP même pendant la période de crise;</li> <li>• Existence d'une Confédération nationale des organisations paysannes et de producteurs;</li> <li>• Existence/émergence d'organisations faitières dans les filières thé, riz, pêche, miel.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• Manque d'adaptation du cadre légal aux caractéristiques des OP;</li> <li>• Manque de compétences techniques, de gestion et de négociation dans les OP;</li> <li>• Participation des OP aux processus décisionnels au niveau central et décentralisé presque nulle;</li> <li>• Faiblesse des processus démocratiques internes;</li> <li>• Les femmes et les autres groupes vulnérables sont faiblement représentés dans les processus décisionnels;</li> <li>• Non viabilité financière de la plupart des associations;</li> <li>• Taux d'analphabétisme élevé des membres.</li> </ul>	<u>Opportunités</u> <ul style="list-style-type: none"> <li>• Les pouvoirs publics et les partenaires financiers reconnaissent de plus en plus le rôle central des OP dans le développement rural.</li> </ul> <u>Menaces</u> <ul style="list-style-type: none"> <li>• Mentalité des cadres de l'administration publique, habitués à une approche directive (encadrement) qui ne reconnaît pas les producteurs et leurs organisations comme des décideurs.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• Les OP sont les principaux partenaires du FIDA pour la promotion d'une croissance rurale favorable aux pauvres. Le rôle des OP dans l'élaboration des politiques doit être soutenu, de même que le renforcement de leurs compétences et l'amélioration de leurs systèmes de gouvernance, en impliquant davantage les femmes et les autres groupes vulnérables dans les processus décisionnels.</li> <li>• Nécessité d'un changement de mentalité dans l'administration</li> </ul>

				et les projets.
<b>ONG internationales</b>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• Jouent un rôle essentiel dans les zones rurales, en particulier pour ce qui est de la vulgarisation, de l'autonomisation des ruraux pauvres, et de la microfinance;</li> <li>• Solide expérience dans les projets de développement;</li> <li>• Disposent d'un personnel qualifié et de moyens propres de fonctionnement;</li> <li>• De plus en plus acceptés comme partenaires par les autorités et les populations;</li> <li>• Réseau d'échanges au niveau international, national et cadre de concertation au niveau provincial.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• Faible interaction avec les services publics;</li> <li>• Tendance à travailler seules et utiliser leur propre approche plutôt que de suivre l'approche proposée par le gouvernement et/ou le bailleur de fonds</li> <li>• Spécialisation dans un domaine bien déterminé mais avec tendance à embrasser d'autres domaines avec des limitations techniques;</li> <li>• La plupart des ONG sont dans les opérations d'urgence et moins dans le développement agricole.</li> </ul>	<p><u>Opportunités</u></p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• Les ONG sont considérées comme d'importants partenaires de développement et bénéficient d'un important appui financier de donateurs internationaux.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• Les projets FIDA en cours ont une solide expérience avec certaines ONG internationales, les futurs projets pourraient en tirer profit.</li> </ul>
<b>ONG locales</b>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• Emergence d'un grand nombre d'ONG locales;</li> <li>• Structures de proximité qui connaissent bien le terrain;</li> <li>• Implication et expérience accrues dans l'exécution des projets de développement agricoles, en particulier dans la vulgarisation.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• Manque de ressources financières et techniques propres;</li> <li>• Insuffisance dans la formation;</li> <li>• Beaucoup d'ONG opportunistes qui naissent et disparaissent avec les projets.</li> </ul>	<p><u>Opportunités</u></p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• Importance accordée au partenariat avec les ONG dans le CSLP.</li> </ul> <p><u>Menaces</u></p> <p>L'absence de ressources propres des ONG fait que leurs activités prennent fin avec la clôture des financements extérieurs.</p>	<p>Les projets FIDA en cours ont une solide expérience avec certaines ONG internationales, les futurs projets pourraient en tirer profit.</p>
<b>Secteur privé</b>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• Processus de privatisation des entreprises étatiques engagé;</li> <li>• Réseau important de centres de négoce et de marchés répartis dans l'ensemble du pays. Plusieurs commerçants locaux;</li> <li>• Secteur agro-industriel naissant financé par des capitaux nationaux.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• Commerçants peu intéressés dans le commerce d'intrants agricoles mais assurent l'approvisionnement du pays en produits vétérinaires;</li> <li>• Accès limité des entrepreneurs ruraux aux infrastructures et services susceptibles de stimuler la croissance du secteur privé, notamment l'électricité, les services de transport, et les réseaux de communication;</li> <li>• Faible niveau de compétence, d'éducation et d'organisation des petits et micro-entrepreneurs ruraux;</li> <li>• Manque d'accès aux technologies performantes.</li> </ul>	<p><u>Opportunités</u></p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• Il existe un grand potentiel de développer les activités non agricoles;</li> <li>• La croissance attendue de la productivité agricole devrait engendrer une demande accrue de produits et de services non agricoles.</li> </ul> <p><u>Menaces</u></p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• Faible rentabilité du secteur agricole par rapport aux autres secteurs, ce qui freine les investisseurs à s'engager dans ce secteur;</li> </ul> <p>Effets pervers de l'assistance gratuite développée par les projets et les ONG.</p>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• Améliorer les compétences des entrepreneurs ruraux et développer les infrastructures d'appui au secteur privé.</li> </ul>

BNDE:	Banque nationale de développement économique
BRB:	Banque de la République du Burundi
CCDLP:	Comité communal de développement et de lutte contre la pauvreté
CDC:	Comité de développement collinaire
CI/REFES:	Comité interministériel des réformes économiques et sociales
CNCA:	Comité national de coordination des aides
CPDLP:	Comité provincial de développement et de lutte contre la pauvreté
CTS:	Comité technique de suivi
DPAE:	Direction provinciale de l'agriculture et l'élevage
FONIC:	Fonds national d'investissement communautaire
GCP:	Groupe de coordination des partenaires
IMF:	Institution de microfinance
LPNDD:	Lettre de politique nationale de décentralisation et de développement
MEFCD:	Ministère de l'économie, des finances et de la coopération au développement
MEAT:	Ministère de l'environnement et aménagement du territoire
MINAGRIE:	Ministère de l'agriculture et de l'élevage
OP:	Organisations paysannes
PAP:	Programme d'actions prioritaires
RIM:	Réseau des IMF
SP/REFES:	Secrétariat permanent des réformes économiques et sociales

### Dossier-clé 3: Initiatives complémentaires d'autres donateurs/possibilités de partenariat

Financement / agence	Nature du projet/programme	a	État d'avancement	Potentiel de complémentarité/synergie
Banque mondiale	<b>Projet de réhabilitation agricole et de gestion durable des terres au Burundi (PRASAB):</b> i) appui à la production et à la gestion durable des terres incluant un volet de mise en place d'investissements productifs et de gestion durable des terres et un volet d'appui à la réinsertion agricole des personnes et ménages sinistrés; ii) appui au renforcement des capacités et des institutions. Le PRASAB accorde une attention particulière aux Organisations communautaires de base (OCB), dont les OP, en les accompagnant dans la formulation de microprojets qu'il finance et dans leur mise en œuvre.	10 provinces.	Fonds décaissés plutôt que prévu. Financement additionnel envisagé jusqu'à la date de clôture du projet fixée au 31/10/2008.	<ul style="list-style-type: none"> <li>• Coordination des interventions avec le PTRPC dans la province de Bururi;</li> <li>• Echanges d'information et expériences réussies avec les projets FIDA.</li> </ul>
	<b>Projet d'appui au développement communautaire et social (PRADECS):</b> i) renforcement des capacités des communes; et ii) financement de micro projets socio-économiques et d'activités de cohésion sociale.	National.	En exécution (2007-2012).	Harmonisation des processus de planification et actions complémentaires aux interventions des projets du FIDA.
Union européenne	<b>Programme post-conflit de développement rural (PPCDR):</b> Augmentation durable et équitable des revenus en milieu rural par: i) la mise en place d'outils de sécurisation alimentaire; ii) la réhabilitation et la construction d'infrastructures rurales; iii) le renforcement des capacités des acteurs du monde rural; et iv) la mise en place des conditions d'accueil des sinistrés.	National.	En exécution (2008-2012).	Convention de partenariat entre le PPCDR et le PRDMMR confiant l'exécution de la composante développement communautaire au PPCDR dans les zones d'intervention du PRDMMR.
	<b>Projet d'appui et de renforcement des capacités des acteurs non étatiques (ARCANE):</b> renforcer le rôle et les capacités opérationnelles des acteurs non étatiques (ANE) burundais dans la lutte contre la pauvreté, et la promotion de la réconciliation et de la paix.	National.	En exécution (2007-2010).	Amélioration des performances des ANE qui constituent des prestataires de services potentiels des projets FIDA.

Financement / agence	Nature du projet/programme	a	État d'avancement	Potentiel de complémentarité/synergie
	<p><b>Projet d'appui à la bonne gouvernance "Gutwara neza"</b>: contribuer au renforcement du processus de paix et de croissance au Burundi, dans une perspective de lutte contre la pauvreté, de développement durable, et d'égalité des genres, à travers la promotion d'un contexte de bonne gouvernance participative et d'état de droit.</p>	National.	En exécution (2007-2011).	<ul style="list-style-type: none"> <li>• Capacités des institutions communales renforcées en matière de planification participative;</li> <li>• L'expérience test de sécurisation foncière décentralisée pourrait servir de référence aux futurs projets du FIDA.</li> </ul>
	<p><b>Projets financés sur fonds Stabex</b>: Appui aux filières agro-industrielles (café, thé, palmier à huile, etc...).</p>	National.	En exécution jusqu'en 2010.	Grand potentiel de complémentarité/synergie avec les projets PRDMR et PTRPC.

Financement / agence	Nature du projet/programme	a	État d'avancement	Potentiel de complémentarité/synergie
USAID	<b>Programme pour la promotion de l'agro-industrie et des entreprises rurales (PAIR):</b> augmentation des revenus en milieu rural en développant les filières porteuses; appui au secteur privé et aux OP; introduction de nouvelles technologies.	National.	En exécution	Grand potentiel de complémentarité/synergie avec le PARSE et les nouveaux projets.
Belgique	<b>Appui aux populations vulnérables de Ruyigi:</b> i) Augmentation de la production par: l'aménagement des marais, implantation et ou réhabilitation des pistes d'accès et par la protection des bassins versants; ii) Organisation du monde rural par la structuration des associations d'usagers des marais et leur renforcement par des microprojets; iii) Satisfaction des besoins sociaux de base par la construction des écoles à travers un fonds de développement communal; iv) Amélioration de la maîtrise communale par des formations dans la programmation et la mise en œuvre du plan de développement local.	Province Ruyigi.	En exécution (2007-2012).	Synergies avec les interventions du PTRPC dans les communes de la partie Moso de la province de Ruyigi (Gisuru, Kinyinya, Nyabitsinda).
	<b>Appui et relance du secteur semencier au Burundi:</b> i) Appui à l'ISABU pour la mise à disposition de semences de pré-base de qualité au secteur privé; Appui institutionnel au Ministère de l'agriculture pour la coordination générale du secteur semencier; iii) Appui focalisé sur les différents opérateurs privés du secteur afin d'accroître leur professionnalisme et leur organisation.	National.	2008-2010.	Disponibilité des semences améliorées dans les zones d'intervention des projets FIDA.
	<b>Appui au développement agricole dans la province de Kirundo:</b> Augmentation et valorisation des productions agronomiques, sylvicoles, zootechniques et halieutiques par: i) le renforcement de la DPAE dans ses fonctions d'appui à l'initiative paysanne; ii) le renforcement des acteurs privés et principalement les organisations paysannes (OP) par leur professionnalisation, par la mise en place d'un Centre d'appui aux initiatives (CAI) et par le renforcement des services financiers des agriculteurs.	Province Kirundo.	2008-2010.	Echange d'informations sur les expériences réussies particulièrement en matière de professionnalisation des OP.
	<b>Appui institutionnel au Ministère de l'agriculture et de l'élevage (MINAGRIE):</b> renforcement des capacités du ministère en planification, coordination et gestion des ressources humaines du MINAGRIE par la mise en place d'une cellule d'expertise et le développement de 5 points d'application au sein des DPAE.	Niveau central du MINAGRIE.	2008-2010.	Amélioration des capacités de coordination des projets FIDA par le MINAGRIE.
	<b>Appui à la recherche agronomique de l'ISABU pour les cultures de rente et les cultures vivrières stratégiques.</b>	Zones d'intervention de	2008-2011.	Utilisation des résultats de la recherche de l'ISABU.

Financement / agence	Nature du projet/programme	a	État d'avancement	Potentiel de complémentarité/synergie
		l'ISABU.		
Suisse	<b>Projet d'appui à la gestion décentralisée des terres:</b> i) modernisation des services cadastraux déconcentrés; ii) mise en place des guichets fonciers au niveau communal.	Province Ngozi.	2008-2010.	Utilisation des résultats des expériences de gestion foncière décentralisée dans le cadre de futures interventions du FIDA.
BAfD	<b>Projet d'aménagement des bassins versants du Burundi:</b> reboisement et lutte anti-érosive.	7 provinces dont Bururi et Gitega.	En exécution.	Coordination et synergies des interventions avec les projets PTRPC et PRDMR dans les provinces Bururi et Gitega.
FAO	<b>Projet d'amélioration de la sécurité alimentaire dans les districts transfrontaliers du Burundi, du Rwanda et de l'Ouganda, en soutien à la modernisation de l'agriculture dans le cadre du NEPAD:</b> i) élargir les marchés et renforcer les opportunités d'accès au marché pour les communes rurales; ii) intensifier la production et améliorer la qualité des produits de rapport et de base sélectionnés; iii) améliorer la gestion des ressources en eau; et iv) élargir l'engagement dans les activités à valeur ajoutée après récoltes.	2 provinces pour le Burundi: Ngozi et Kayanza	2006-2009	Les nouveaux projets du COSOP s'inspireront des résultats atteints par ce projet pour développer les filières agricoles.
	<b>Projet d'appui au renforcement des capacités des organisations professionnelles agricoles:</b> i) renforcement des capacités des OPA et de leurs partenaires en analyse des politiques agricoles et rurales; ii) renforcement institutionnel des entités gouvernementales chargées de l'appui aux OPA et renforcement du cadre juridique relatif aux OPA; et iii) renforcement des capacités des OPA en ce qui concerne leur structuration, leurs stratégies d'action et le développement de partenariats.	National	En exécution.	Les résultats atteints par ce projet seront d'une grande utilité pour les deux projets du COSOP qui feront du renforcement des capacités et de l'accompagnement des organisations de producteurs leur cheval de bataille.
Fonds environnemental mondial (FEM)	<b>Programme national de lutte anti-érosive (PNLAE):</b> développement des techniques d'aménagement des bassins-versants.	National.	En exécution.	Utilisation des guides méthodologiques de LAE produits par le PNLAE.
PAM	<b>Programme pays:</b> Food for work.	National.	En exécution.	Forte synergie avec les projets FIDA pour les volets aménagement des bassins-versants et des marais.

## Dossier-clé 4: Identification du groupe cible, questions prioritaires et options envisageables

Typologie	Niveau et causes de la pauvreté	Stratégies d'adaptation	Besoins prioritaires	Proposition du programme
<b>Ménages ou personnes sans terre ou ne disposant que d'un accès très limité à celle-ci</b>	<b>Très élevé</b> <ul style="list-style-type: none"> <li>• Absence d'accès aux moyens et facteurs de production agricole;</li> <li>• Très faibles opportunités d'emploi en dehors du secteur agricole.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• Travail temporaire, parfois en échange de nourriture;</li> <li>• Limitation des dépenses à l'essentiel;</li> <li>• Soutien externe (communauté et entraide sociale, ONG...);</li> <li>• Endettement.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• Sécurité alimentaire et nutritionnelle;</li> <li>• Activités génératrices de revenu (monétaire ou non) compatibles avec le niveau limité d'accès à la terre;</li> <li>• Acquérir des facteurs de production et formations.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• Choix de filières accessibles (productions hors sol) et favorisant la sécurité alimentaire;</li> <li>• Développement d'approches inclusives avec les CDC et les OP;</li> <li>• Promotion d'activités économiques non agricoles;</li> </ul> Recapitalisation des ménages (notamment cheptel).
<b>Ménages ou personnes disposant d'un accès à la terre mais ne pratiquant pas d'élevage</b>	<b>Très élevé</b> <ul style="list-style-type: none"> <li>• Bas niveau des revenus agricoles;</li> <li>• Surface disponible trop limitée;</li> <li>• Manque de moyens de production;</li> <li>• Absence d'épargne ou de crédit mobilisable.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• Idem que précédent, plus:</li> <li>• Décapitalisation au sein de l'exploitation agricole;</li> <li>• Vente sur pied de récoltes;</li> <li>• Vente d'arbres de l'exploitation.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• Sécurité alimentaire et nutritionnelle;</li> <li>• Activités génératrices de revenus (monétaire ou non) ne nécessitant que peu de terres;</li> <li>• Faciliter l'acquisition de moyens de production;</li> <li>• Crédit à des conditions acceptables;</li> <li>• Amélioration de la productivité des cultures vivrières et de rente.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• Choix de filières accessibles (productions hors sol);</li> <li>• Développement d'approches inclusives avec les CDC et les OP;</li> <li>• Promotion d'activités économiques non agricoles;</li> <li>• Recapitalisation des ménages (notamment cheptel);</li> <li>• Développement de produits financiers adaptés avec IMF;</li> </ul> Développement de services d'appui adaptés et diversifiés (OP, privés, public).
<b>Ménages disposant d'un accès à la terre et de quelques animaux à cycle court ou petits ruminants mais en nombre</b>	<b>Elevé</b> <ul style="list-style-type: none"> <li>• Bas niveau des revenus agricoles;</li> <li>• Surface disponible limitée;</li> <li>• Manque de moyens de production;</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• Voir ci-dessus, plus:</li> <li>• Vente d'animaux.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• Sécurité alimentaire et nutritionnelle;</li> <li>• Amélioration de la productivité des cultures vivrières et de rente;</li> <li>• Amélioration de la productivité</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• Idem, plus:</li> <li>• Développement de la contractualisation avec des opérateurs de marché;</li> <li>• Construction d'infrastructures de</li> </ul>



Typologie	Niveau et causes de la pauvreté	Stratégies d'adaptation	Besoins prioritaires	Proposition du programme
<b>insuffisant</b>	<ul style="list-style-type: none"> <li>Faible capital disponible.</li> </ul>		des animaux; <ul style="list-style-type: none"> <li>Crédit à des conditions acceptables;</li> <li>Appui à la commercialisation des surplus.</li> </ul>	stockage et de groupage de la production; <ul style="list-style-type: none"> <li>Réhabilitation de routes;</li> <li>Développement de l'accès à l'information sur les marchés et les prix.</li> </ul>
<b>Ménages pratiquant un élevage extensif (de plusieurs têtes) et disposant d'un accès à la terre et à des pâturages</b>	<b>Modéré</b> <ul style="list-style-type: none"> <li>Déficit d'accès aux moyens de production;</li> <li>Diminution et faible productivité des ressources pastorales;</li> <li>Faible productivité des cultures et de l'élevage.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>Voir ci-dessus.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>Amélioration de la productivité des animaux;</li> <li>Aide à la commercialisation des produits;</li> <li>Crédit à des conditions acceptables;</li> <li>Appui à la commercialisation des surplus.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>Développement de services d'appui adaptés et diversifiés (OP, privés, public);</li> <li>Développement de la contractualisation avec des opérateurs de marché;</li> <li>Construction d'infrastructures de stockage et de groupage de la production;</li> <li>Réhabilitation de routes;</li> <li>Développement de l'accès à l'information sur les marchés et les prix.</li> </ul>
<b>Ménages disposant d'un accès à la terre et d'animaux en stabulation</b>	<b>Modéré</b> <ul style="list-style-type: none"> <li>Faible productivité de l'agriculture et de l'élevage;</li> <li>Surface disponible limitée;</li> <li>Manque de moyens de production.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>Voir ci-dessus, plus:</li> <li>Vente du fumier.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>Amélioration de la productivité des animaux;</li> <li>Appui pour la commercialisation des surplus;</li> <li>Crédit à des conditions acceptables;</li> <li>Appui à la commercialisation des surplus.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>Développement de la contractualisation avec des opérateurs de marché;</li> <li>Développement de services d'appui adaptés et diversifiés (OP, privés, public);</li> <li>Construction d'infrastructures de stockage et de groupage de la production;</li> <li>Réhabilitation de routes;</li> <li>Développement de l'accès à l'information sur les marchés et les prix.</li> </ul>